اكاديمية العراق للطاقة

Iraq Energy Academy

سلسلة فعاليات اكاديمية العراق للطاقة

2

IENA

Iraq Energy Academy

اكاديمية العراق للطاقة

حلقة نقاشية حول "دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة"

25 نيسان 2012

www.iena.org.iq

IENA

أكاديمية العراق للطاقة

حلقة نقاشية حول
"دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة"

جامعة بغداد – ٢٥ نيسان ٢٠١٢

IENA

أكاديمية العراق للطاقة

مؤسسة اكاديمية علمية تنموية مستقلة

تأسست عام ٢٠١٢

رقم التسجيل الرسمي لدى دائرة المنظمات غير الحكومة في امانة مجلس الوزراء IE75426

محتويات الحلقة النقاشية حول
"دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة"

- المقدمة
- كلمة الدكتور ابراهيم بحر العلوم رئيس الاكاديمية في جلسة الافتتاح لملتقى ومؤتمر الطاقة الثاني

اولاً – الجلسة الاولى

١) كلمة الدكتور سامي رؤف الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٢) ورقة السيد احسان العطار - خبير نفطي واستشاري تعاقدات وادارة مشاريع ،
" اصلاح التشريعات التعاقدية ضمان لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة "
٣) ورقة الدكتور عبد المعطي الخفاجي – رئيس باحثين اتحاد رجال الاعمال العراقي ،
" تفعيل مساهمة القطاع الخاص العراقي في تنفيذ مشاريع الطاقة "
٤) ورقة السيد منذر البدري -نقابة المهندسين ،" دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاستشارية"
٥) ورقة الدكتور مهدي العلاق - وكيل وزير التخطيط ،
" منطلقات خطة التنمية الوطنية في دعم قطاع الطاقة "
٦) ورقة السيد سعد الصفار -مقاول من القطاع الخاص ،
" تفعيل مساهمة القطاع الخاص العراقي في تنفيذ مشاريع الطاقة "

ثانياً – الجلسة الثانية

١) ورقة الخبير عبد الباقي الحيدري - شركة المشاريع النفطية / وزارة النفط
٢) ورقة السيد فالح حسن علوان - مدير قسم دراسات السوق. قسم تنمية القطاع الخاص / وزارة التخطيط ، "واقع نشاط النفط والغاز ودور القطاع الخاص في تفعيله "
٣) ورقة السيد قحطان العنبكي - خبير نفطي استشاري "ACTIVATING THE ROLE OF PRIVATE SECTOR IN THE IMPLEMENTATION OF ENERGY PROJEVT IN IRAQ"

ثالثاً – المداخلات

١) مداخلة الاستاذ عامر عبد الجبار / وزير النقل السابق
٢) مداخلة المهندس اقدام الشديدي / مدير عام دائرة التدريب والتطوير في وزارة النفط
٣) مناقشات خبراء الطاقة

رابعاً – التوصيات

١) الهيئة الوطنية للاستثمار
٢) وزارة التخطيط
٣) وزارة النفط
٤) ممثلو القطاع الخاص (المكاتب الاستشارية ، اتحاد رجال الاعمال العراقيين)
٥) اكاديمية العراق للطاقة

خامساً – تكريم خبراء النفط وجناح الاكاديمية

١) جناح اكاديمية العراق للطاقة في معرض وملتقى الطاقة
٢) تكريم خبراء النفط في الحلقة النقاشية
٣) لقطات من افتتاح المعرض

دور القطاع الخاص في العراق
في تنفيذ مشاريع الطاقة

المقدمة

عقدت (اكاديمية العراق للطاقة) ندوتها الثالثة بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠١٢ على هامش مؤتمر وملتقى الطاقة العراقي الوطني الثاني في بغداد. وشارك في الندوة التي استمرت قرابة خمس ساعات عدد من المسؤولين العراقيين وممثلي القطاع الخاص العراقي. وألقيت في الندوة ثمانية بحوث على مدى جلستين تناولت محاور مختلفة للنهوض بالقطاع الخاص العراقي بتنفيذ مشاريع الطاقة.

وقد أدار الجلسة الاولى الخبير د صادق الجواد عضو الاكاديمية وشارك فيها معالي د سامي الاعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار والخبير الدكتور إحسان العطار عضو الأكاديمية والدكتور عبد المعطي الخفاف من رجال اتحاد الاعمال العراقيين والاستشاري منذر البدري والمقاول سعد الصفار من القطاع الخاص.

اما الجلسة الثانية فقد ادارها الاستاذ الدكتور محمد صالح الجواد عضو الاكاديمية وشارك فيها الخبير علي الحيدري من المشاريع النفطية في وزارة النفط والاستاذ حسن فالح عبود من قسم تنمية القطاع الخاص في وزارة التخطيط والخبير قحطان العنبكي عضو الاكاديمية. وشارك في المداخلات الوزير السابق عامر عبد الجبار والخبير أقدام الشديدي مدير عام دائرة التطوير والتدريب في وزارة النفط وخبراء آخرين.

افتتاح الندوة

افتتح الندوة د ابراهيم بحر العلوم وزير النفط الاسبق ورئيس الاكاديمية مرحبا بالسادة المسؤولين والضيوف والمشاركين الخبراء والعاملين في القطاع العام والخاص وأشار الى ان الأكاديمية مشروع تنموي طموح يهدف الى خلق كوادر قيادية لإدارة قطاع الطاقة في العراق وفيه أبعاد خمسة مختلفة متكاملة لبناء مؤسسة مستقلة تساهم في بناء الدولة العراقية. وتهتم الأكاديمية بمفردات مهمة في مجال الطاقة، ومنها التعليم العالي والتدريب والتطوير والتخويل والبحث العلمي والاستشارات، وفي خضم هذه الملفات يبرز اهمية النهوض بالقطاع الخاص.

وتحاول الأكاديمية التعرف على مشاكل هذه المفردات والعقبات التي تقف أمامها والتوصل الى توصيات أملا في معالجتها. وأكد الى ان فعالية هذا اليوم تسلط الضوءً على التعرف على امكانية تفعيل دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة. واشار الدكتور ابراهيم بحر العلوم الى ان اضعف حلقة في الاقتصاد العراقي اليوم هو القطاع الخاص، في حين ان الدولة العراقية الجديدة تسعى للتحول الى اقتصاد السوق وهذا يتطلب تنمية قطاع خاص

قوي وخاصة في المجالات الحيوية كمجال الطاقة ومشاريعها. ورغم الجهود المبذولة في هذا الصدد لكن لا زال امام القطاع الخاص العراقي معوقات كثيرة يجب ان نتعاون لإزالتها.

وذكر الدكتور ابراهيم بحر العلوم في معرض حديثه في افتتاحية الحلقة ان معظم العراقيين يتذكرون ان القطاع الخاص العراقي قد دمر في العراق منذ عام ١٩٦٤ عندما تبنت الحكومة العراقية حينذاك القرارات الاشتراكية واصدرت قرارات التاميم استولت من خلالها على العشرات من مؤسسات وبنوك وشركات القطاع الخاص العراقية وضمها الى القطاع العام واصبح الاقتصاد العراقي بكامله تحت هيمنة الحكومة واستمر ذلك طوال العقود الخمسة، وشهدت محاولات غير جادة في فترات معينة انحصرت في مجالات محددة لم تفلح في دفعه للإمام.

اليوم العراق انفتح على الاستثمار الاجنبي وخاصة في مجالات الطاقة النفط والغاز والكهرباء ورغم المعوقات الكثيرة أمامه لكن العجلة بدأت ونتمنى ان يكون سيرها منتظم لتحقيق التحول المطلوب. وفي فعالية هذا اليوم وكما اعتدنا في ندوات الأكاديمية الجمع بين الجهات المختلفة للاستماع الى تصورات مختلفة لتحديد المشكلة والتوصل الى توصيات بهذا الشان.

وسنتعرض الى اهم التوصيات التي طرحت في الندوة. القسم الاول منها سيتناول اهم توصيات القطاع العام: الهيئة الوطنية للاستثمار وخبراء وزارتي التخطيط والنفط. والقسم الثاني توصيات القطاع الخاص: المكاتب الاستشارية والمقاولين ورجال الاعمال، اما القسم الثالث ما طرحه خبراء اكاديمية العراق للطاقة في هذا الشأن.

وقد عقدت الحلقة النقاشية المذكورة على هامش مؤتمر وملتقى الطاقة الوطني الثاني وشارك الدكتور ابراهيم بحر العلوم بافتتاح الملتقى بالكلمة التالية:

كلمة الدكتور ابراهيم بحر العلوم رئيس الاكاديمية في افتتاح ملتقى ومؤتمر الطاقة الثاني بجامعة بغداد

السادة الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اصبحت الطاقة بمختلف مصادرها احدى متطلبات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والتطور، ان النفط والغاز يعتبران احد اهم مصادر الطاقة في العراق غير ان الرؤية الاستراتيجية يجب ان تؤخذ في اعتبارها امكانية استغلال كافة مصادرها وخاصة الطاقة المائية والمتجددة كالشمسية والرياح والنووية. وجميل جدا ان نرى اليوم هذا الملتقي يضم كافة المؤسسات المهتمة بالطاقة في العراق.

يخطو العراق اليوم خطوات واسعة نحو تطوير قطاعي النفط والغاز وشهد دخول الشركات النفطية العالمية في تعاقدات لتأهيل وتطوير الحقول النفطية والغازية، اضافة الى مشاريع استثمار الغاز المصاحب للنفط. وهناك مؤشرات جيدة خلال العامين في زيادة الانتاج النفطي ويطمح العراق ان يحتل موقعه في سوق الطاقة بالشكل الذي يتناسب مع حجم احتياطياته وانتاجه.

فكما نجح العراق في فتح باب الاستثمار الاجنبي في قطاع النفط والغاز، فامامه تحديات كبيرة ومتعددة في هذا المجال وليس له الخيار الا اجتيازها، ومن اهمها استكمال البنى التحتية للقطاع النفطي، ونحن سعداء باستكمال المنصة الثانية العائمة، وهذا ما يساهم في تحسين القدرات التصديرية ونأمل ان يواصل المشوار في تنفيذ مشاريع منظومات التصدير والنقل وزيادة الطاقات التخزينية اضافة الى مشاريع حقن المياه. والى جانب ذلك، يواجه العراق تحديا اهم وهو اقرار الاطار القانوني لادارة الثروة النفطية وضرورة حسم السجال السياسي الدائر حوله طوال السنوات الماضية، ونأمل ان يتوصل الفرقاء السياسيون الى رؤية مشتركة ضامنة للاستغلال الامثل للثروة الوطنية.

وكما لا يخفى ان من اسباب النجاح لتطوير قطاع النفط والغاز هو الاستمرار في مكافحة الفساد، ان تطوع العراق في الانتماء الى المنظمة الشفافية للقطاع الاستخراجي مبادرة جيدة ستمنح المواطن الثقة بمؤسساته.لكنني اود التوقف عند محورين اساسيين اضافة الى ما تقدم، واتصور باهميتهما وضرورة التحرك الجاد لتفعيلهما:

١- دعم القطاع الخاص العراقي: اعتقد ان دعم وتنمية القطاع الخاص العراقي ضرورة من اجل بناء اقتصاد قادر على مواجهة التحديات، ان نجاح تطوير القطاع النفطي يعتمد على مبدأ مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام، ونحن نعلم ان هذا القطاع الخاص في العراق فتي ولم تتوفر له الفرصة سابقا وعليه واجبات وله حقوق. ومن حقوقه ان يجد التسهيلات الكافية لمنحه الحركة في تحقيق المشاركة وهذه مسؤولية القطاع العام والشركات النفطية. ونظرا لاهمية هذا الموضوع ادعوكم يوم الاربعاء في حضور الندوة التي تقيمها اكاديمية العراق للطاقة في هذا المكان الساعة الثانية ظهرا وسيشارك فيها جمع من السادة ممثلي مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

٢- تواجه الصناعة النفطية بشكل خاص وقطاع الطاقة بشكل عام تحديا كبيرا في توفير القيادات المطلوبة لادارة القطاع بشكل كفؤء وتطوير وتأهيل الكوادر فيها لتتمكن تلبية حاجات الشركات الوطنية والاجنبية بشكل ينسجم مع تطلعات العراق المستقبلية لتطوير قطاع الطاقة. وتحديدا هناك محوران اساسيان:

المحور الاول: الفجوة القيادية في القطاع:

نتيجة للظروف التي مر بها البلد طوال العقود الثلاث الماضية شهد القطاع تسرب العديد من الكوادر القيادية اضافة الى اجتذاب العديد منهم للعمل في الشركات الخاصة من دخلوا سن التقاعد يشكل مشكلة حقيقة فمن اصل ٢٠٠ موقع قيادي شاغل في القطاع النفطي، فحوالي ٦٠% من هولاء لا يتوفر لديهم وكلاء.

المحور الثاني: برامج التدريب والتطوير:

فعدد منتسبي القطاع النفطي ارتفع خلال السنوات العشر الماضية من ٦٠٠٠٠ الف الى اكثر من ١٠٠٠٠٠ منتسب. وان ما يقارب ٤٦% من المنتسبين بداوأ حياتهم العملية بعد التغيير اي ان خبرتهم تتراوح بين سنة الى عشرة سنوات. وان ٣٢% من العدد الكلي تم تعيينهم في نهاية الثمانيات. وان ٣٣% من منتسبي القطاع يمتلكون تعليما اولي (شهادة ابتدائية فما دون).

امام هذه التركة الثقيلة لابد من رؤية استراتيجية تتضمن برامج مستمرة مستمد من خبرات وتجارب تهدف لخلق قيادات شابة ناهضة كفؤة وبرامج حديثة مكثفة تعتمد احتياجات القطاع في مدياته القريبة والمتوسطة والبعيدة، ورغم ان وزارة النفط جاهدة في تجاوز التحدي ولديها خطط في هذا الاتجاه، لكن حجم المشكلة يتطلب عملا واسعا ومثابرا وعلميا وديناميكيا سريعا تشارك فيه كل القطاعات المعنية بالطاقة والشركات الوطنية والاجنبية والمعاهد العراقية المتخصصة ويكتسب الاستقلالية في قراراته الاستشارية ويكون بدعم واشراف وزارة النفط.

لذلك نرى من المناسب ان تبادر وزارة النفط لرعاية مجموعة استشارية مستقلة تتعشق مع خبرات متنوعة عالمية ووطنية يطلب منها وضع خارطة طريق تكون من احدى مهامها اجراء مسح ميداني للقوى العاملة الحالية وتحديد احتياجات القطاع الانية والمستقبلية وتقييم نقاط الضعف والقوة في مفاصل القوى العاملة ورسم برنامج زمني للسنوات الخمسة والعشرة والعشرين القادمة لهيكلة برامج التدريب بالتعاون مع الشركات العاملة والمعاهد والجامعات الرصينة ورسم معالم خطة لخلق قيادات عراقية كفؤة في الفترة القادمة قادرة على مسك زمام الامور في مجالاتها الادارية والفنية والقانونية. ويمكن لهذه المجموعة متابعة الخطط والبرامج وتطويرها حسب المتطلبات.

اننا مطمئنون من ان هذه المبادرة ستساهم في تخطي بعض الصعاب وتوفير بعض الحلول المطلوبة للواقع الحالي.

٢٣ نيسان ٢٠١٢

الحلقة النقاشية حول دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة

الجلسة الاولى

تعزيز البنية الاستثمارية يتكامل بدعم القطاع الخاص

الدكتور سامي رؤوف الاعرجي

رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

السيدات والسادة الحضور الكرام.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يسعدني ان اكون بينكم اليوم لحضور اعمال هذا المؤتمر والذي يناقش محورا اقتصاديا مهما بل المحور الاهم في الاقتصاد العراقي الا وهو قطاع الطاقة ولا يفوتني ان اثمن الجهود المبذولة من قبل القائمين على هذا المؤتمر متمنياً ان يكون هذا اللقاء فرصة لانضاج الرؤى والافكار من اجل تعزيز الخطوات المهمة التي شهدها قطاع الطاقة في العراق خلال السنتين الماضيتين وتحقيق سبل الارتقاء به.

ايها السيدات والسادة..

عند الحديث عن قطاع الطاقة في العراق فاننا حتما نتحدث عن قطاع النفط والغاز هذا القطاع الذي يشكل عصب الحياة للاقتصاد العراقي سيما من خلال دوره في توفير الموارد المالية للخزينة العامة ومن ثم لعمل القطاعات الاخرى حيث تشكل عوائد النفط بحدود ٩٠% من موارد العراق المالية، وتقدر الاحتياطات النفطية الثابتة بحدود ١٤٣ مليار برميل وكذلك احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي تقدر بـ ١٢٦,٧ تريليون قدم مكعب و التي تضع العراق في مرتبة متقدمة من التصنيف العالمي .

ونظرا لهذه الخصوصية فقد كان مجال استخراج وإنتاج النفط والغاز من ضمن الاستثناءات التي شملتها المادة (٢٩) من قانون الاستثمار العراقي رقم ٢٠٠٦/١٣ كما ان تصفية النفط الخام قد تم تنظيمه في قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٧ ، ومع ذلك فقد عملنا في الهيئة الوطنية للاستثمار منذ اليوم الاول لاعداد الخارطة الاستثمارية على اشراك الوزارات كافة وفي المقدمة منها وزارة النفط من خلال تضمين الفرص الاستثمارية القطاعية والتي تم تحديثها مرتين خلال العام الماضي وبداية هذا العام لتاخذ دورها في مجال الترويج لهذه الفرص عبر المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تقيمها الهيئة الوطنية للاستثمار داخل وخارج العراق.

كذلك الحال في قطاع الكهرباء حيث يحتاج هذا القطاع الى استثمارات كبيرة لمضاعفة القدرات التوليدية لسد الطلب المحلي من خلال انشاء محطات توليد جديدة في عموم العراق ، حيث تبلغ القدرة التوليدية للعراق في الوقت الحاضر بحدود ٧٥٠٠ ميكا واط وهي تقريبا نصف الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية الامر الذي يدلل على مدى الحاجة الى استثمارات كبيرة في هذا المجال ، وقد اشار التقرير الاقتصادي العربي الصادر عن صندوق النقد العربي الى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية في عموم الدول العربية من ٦٢٣(تيراوات/ساعة) عام ٢٠٠٨ الى ٦٥٤(تيراوات/ساعة) عام ٢٠٠٩ ويتوقع ان تصل الى ٨٥٠ (تيراوات/ساعة) عام ٢٠١٥ والى ١١١٤ (تيراوات/ساعة) عام ٢٠٣٠ وقد بين التقرير ان هذا النمو المتزايد يعود الى التوسع في مجالات البنى التحتية والمشاريع الصناعية.

ان هذه المؤشرات تعكس الفرص الكبيرة التي يتضمنها قطاع الطاقة وافاقه المستقبلية وضرورة مشاركة القطاع الخاص في هذا القطاع ولكن نتساءل بالمقابل هل استطاع القطاع الخاص ان يلعب دوره المناسب في هذا الجانب.
معضمكم يعرف ان القطاع الخاص لم يلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية خلال العقود الثلاث الاخيرة من القرن الماضي بسبب السياسة العامة التي ادير بها الاقتصاد العراقي حيث كان القطاع العام هو السائد ولم تول الحكومة في حينها اهتماماً حقيقياً بالقطاع الخاص بسبب سيادة التوجهات المركزية في ادارة الاقتصاد العراقي وعليه جاءت مساهمات القطاع الخاص متفرقة ومتباعدة واستمرت هذه السياسة حتى عام ٢٠٠٣.

السيدات والسادة الكرام ..

اننا نعتقد ان تشريع قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ يعد من اهم الانجازات الحكومية في مجال تفعيل دور القطاع الخاص في العراق والذي تشكلت بموجبه الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات و نعتقد ان هذا القانون يعد الانطلاقة الحقيقية للقطاع الخاص في ممارسة دوره الريادي كما سعت الهيئة الى اجراء العديد من التعديلات على قانون الاستثمار النافذ ٢٠٠٦بما يضمن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في عضوية مجالس ادارة الهيئة الوطنية وهيئات الاستثمار في المحافظات كما جاء في المادة (٣ / ثانيا- هـ) من قانون تعديل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ فضلا عن شمول مشاريع القطاع العام المتعاقد على تاهيلها او تشغيلها مع القطاع الخاص والمختلط بكافة المزايا والتسهيلات والضمانات الواردة في القانون ويسري ذلك على المشاريع التي تم التعاقد عليها قبل نفاذ هذا القانون.
فضلاً عن اعداد الهيئة الوطنية للاستثمار خارطة أستثمارية تضمنت العديد من الفرص المعروضة امام القطاع الخاص سواء تلك المتوفرة على مستوى هيئات الاستثمار في المحافظات او المشاريع الاستراتيجية التي تختص بها الهيئة الوطنية للاستثمار والتي يقف على رأس اولوياتها مشاريع الطاقة وخاصة تصفية النفط الخام ومشاريع الكهرباء.
ولا يخفى على حضراتكم الحاجة الفعلية للمشتقات النفطية حيث أتيح امام القطاع الخاص الفرصة في الدخول في أقامة المصافي النفطية وقد أعلنت وزارة النفط فرص أستثمارية لاقامة أربعة مصافي في عموم العراق هي مصفى الناصرية بطاقة مقدارها (٣٠٠,٠٠٠ برميل/يوم) ومصفى كربلاء بطاقة (١٤٠,٠٠٠ برميل / يوم) ومصفى كركوك بطاقة (١٥٠,٠٠٠ برميل / يوم) ومصفى ميسان وبطاقة (١٥٠,٠٠٠ برميل / يوم) والتي نعتقد بان أستثمارها من قبل القطاع الخاص سيكون له مردودات كثيرة وميزات متنوعة نظراً للحاجات الكبيرة لتلك المنتجات وهي فرصة مهمة في اختبار دور هذا القطاع في المساهمة في توفير تلك المنتجات داخل العراق بدلاً من أستيرادها من الخارج.

فضلا عن شبكات التوزيع والخزن والتصدير وغيرها وكلها فرص كبيرة وواعدة للقطاع الخاص العراقي والاجنبي للمشاركة في تحقيقها ، اما على مستوى الحاجة الطاقة الكهربائية فهناك العديد من المحطات الكهربائية التي تم التعاقد عليها بين وزارة الكهرباء وعدد من الشركات العالمية والتي سيكون لها دور فاعل في التخفيف من النقص الواضح في امدادات الطاقة ونعتقد جازمين بأن هذه المشاريع سوف يكون لها أثر كبير في تحسين الامدادات اليومية التي يحصل عليها المواطن العراقي ونتطلع الى مشاركة القطاع الخاص او الشركات الاستثمارية بالاستثمار المباشر في هذا القطاع المخطط هو ان يكون انتاج الطاقة الكهربائية حوالي (٢٠) الف ميكاواط في العام ٢٠١٥ و هناك فرص استثمارية كبيرة للقطاع في هذا الجانب يتم دراستها حاليا في الهيئة الوطنية للاستثمار لعرضها على وزارة الكهرباء مرة اخرى بعد الفرصة السابقة التي توقفت في العام الماضي لاسباب اعلنت في حينه.
ان تفعيل قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ سيكون كفيلاً بأعطاء دفعة قوية للقطاع الخاص في المساهمة بالكثير من المشاريع المدرجة ضمن الخارطة الاستثمارية وبذلك سوف يعبر هذا القطاع عن دوره الحقيقي الريادي في قيادة التحولات الاقتصادية وتحقيق معدلات النمو المطلوبة عن طريق مساهمته الفاعلة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال تفعيل مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما ان القطاع الخاص سيقوم بردم الفجوة الاستثمارية بين ما يتوفر من موارد حكومية والحاجة الفعلية للاقتصاد وعن طريق دخول رؤوس الاموال الاجنبية ومساهمة رأس المال المحلي في الاستثمار فضلاً عن ممارسة دور القطاع الخاص لعملية نقل التكنلوجيا ومواكبة التطورات العلمية المعاصرة.

الاخوات والاخوة الحضور ..

ان عملية تعزيز البيئة الاستثمارية تتكامل مع هدف دعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي لجعله قطاعا رائدا يقود عملية التنمية المستدامة بما لا يغفل حقه في تحقيق الربح وهو الحافز الاكبر لعمله كما تعرفون وياتي ذلك من ايماننا بانه القطاع يمثل مفتاح نجاح الاستثمار والشريك الحقيقي لبناء الاقتصاد الوطني
ومن اجل دعم هذا القطاع عملنا على ما ياتي:.

- تحديث الخارطة الاستثمارية للعراق بالتعاون مع الوزارات والجهات الاخرى ذات العلاقة فضلا عن تحديث دليل المستثمر بما يسهل الطريق اما المستثمر للوصول الى اهدافه.
- العمل على تفعيل المادة (٩ / ثامنا) من قانون الاستثمار والتي تنص على (تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم) وقد شكلت الهيئة لجنة تضمنت ممثلين عن وزارة المالية والبنك المركزي والمصارف الخاصة وقد انتهت اللجنة من وضع الاليات المناسبة لعملية القروض الميسرة.

- عقد ندوات تخصصية موسعة لمناقشة سبل تفعيل علاقة الهيئة مع القطاع الخاص وقد شارك فيها عدد كبير من ممثلي القطاع الخاص العراقي فضلا عن عدد من اللقاءات الثنائية والجماعية داخل وخارج العراق.
- اشراك المستثمرين والقطاع الخاص العراقي في المؤتمرات الاستثمارية التي نظمتها الهيئة في داخل وخارج العراق بهدف توفير فرصة للشراكة بين القطاع الخاص العراقي والاجنبي وبذلك يستطيع المستثمر العراقي تجاوز بعض المعوقات المهمة كالتمويل المطلوب ومنافذ التسويق والتي عادة ما تكون الشركات الاجنبية لها القدرة على تحقيقها.
- المشاركة في عضوية اللجان المعنية بتطوير عمل القطاع الخاص العراقي والمشكلة في بعض الوزارات العراقية، فضلا عن التواصل مع العديد من المنظات والمؤسسات غير الحكومية العراقية الراعية لعمل القطاع الخاص.
- تشجيع مساهمة القطاع الخاص مع القطاع العام من خلال الاندماج في مشاريع مختلطة تساهم في دعم التحولات الاقتصادية نحو اقتصادات السوق.
- العمل على ازالة القيود الكمية والنوعية التي تعيق الحركة جغرافياً وعلى مستوى القطاعات المختلفة وبالاخص قطاعي النفط والكهرباء.

اخير لابد من الاشارة الى اننا وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلناها في سبيل جذب الاستثمار الى العراق نرى انه لا يزال هنالك الكثير من التحديات والمعوقات التي تقف في طريق تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى العراق ، وبهذا الصدد قدمنا ورقة عمل الى لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب الموقر مؤخرا تحدد الاجراءات المطلوب اتخاذها في اطار تعديل بعض القوانين ومنها قانون الاستثمار ومنح الصلاحيات اللازمة للمندوبين لتفعيل عمل النافذه الواحدة وتوفير البنى التحيتة للمشاريع الاستثمارية لضمان نجاحها وانجازها بالتوقيتات الزمنية المحددة وغيرها من الاجراءات الضرورية لتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد وبما يتناسب وامكانات العراق الكبيرة ماديا وبشريا لتحقيق افضل النتائج للاقتصاد الوطني .

وفي الختام أود ان اعرب عن خالص شكري وتقديري للقائمين على هذه الندوة وللاخوة في اكاديمية العراق للطاقة وخاصة السيد رئيس مجلس الامناء معالي الدكتور أبراهيم بحر العلوم متمنياً لهذه المؤسسة العلمية والاقتصادية كل النجاح والتقدم للمساهمة في بناء العراق العزيز الملتزم بالتطور والشراكة والبناء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

National
IRAQ ENERGY

اصلاح التشريعات التعاقدية ضمان لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة

الدكتور احسان العطار

خبير نفطي / استشاري تعاقدات وادارة مشاريع هندسية

ندوة تفعيل دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة

١- المقدمة :

١-١- التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل في العراق يتطلب دورا اكبر للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وبالتالي وجود تشريعات تعاقدية حديثة تواكب هذا التطور وتحتوي كافة مراحل تنفيذ هذه المشاريع .

١-٢- التشريعات التعاقدية الحالية قديمة ولا تواكب متطلبات المرحلة الامر الذي يعني ان هناك فراغا تشريعيا يقف عائقا امام مشاركة القطاع الخاص وسرعة وحسن تنفيذ المشاريع الاستثمارية وبرامج التنمية في العراق .

١-٣- هذه الورقة تسلط الضوء على الواقع الراهن للتشريعات التعاقدية ومؤسساتها التنفيذية وتبحث سبل اصلاح هذه التشريعات بهدف النهوض بمؤسسات وشركات القطاع الخاص وضمان مشاركتها الفعالة في تنفيذ مشاريع التنمية في العراق وفي مقدمتها مشاريع الطاقة

٢- انواع العقود التي يساهم في تنفيذها القطاع الخاص :

يعمل القطاع الخاص على تنفيذ (٤) اربعة انواع من العقود

٢-١- عقود الاشغال :

وتشمل عقود تنفيذ الاعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والاتصالات وغيرها مما تتطلبه المشاريع الاستثمارية ومنها مشاريع الطاقة .

٢-٢- عقود تجهيز المواد والمعدات :.

وتشمل عقود تجهيز كافة انواع المواد والمعدات والاجهزة والمستلزمات المحلية والمستوردة والخدمات المتصلة بها والتي تحتاجها هذه المشاريع .

٢-٣ – عقود الخدمات الاستشارية :

وتشمل عقود دراسات الجدوى ، والتصاميم الهندسية ، وفعاليات الفحص الهندسي ، والاشراف على التنفيذ ، وغيرها من الخدمات الاستشارية .

٢-٤- عقود الخدمات غير الاستشارية :

وتشمل عقود تقديم خدمات الاطعام والاسكان ، ونقل المنتسبين والحراسة الامنية وغيرها من خدمات الاسناد التي تتطلبها عمليات تنفيذ المشاريع .

٣- اطراف العلاقة التعاقدية :

في كافة الانواع الاربعة من عقود المشاريع طرفي العقد هما

الطرف الاول (الدولة) : تمثله الوزارات والدوائر والمحافظات

الطرف الثاني (القطاع الخاص) : يمثله المقاولون والمجهزون والاستشاريون ومقدموا الخدمات غير الاستشارية .

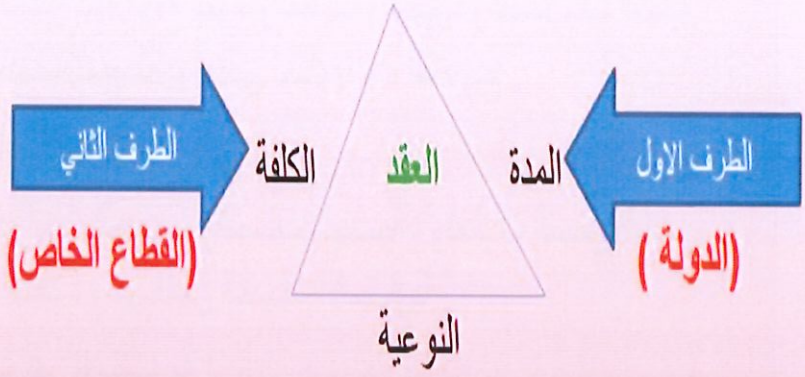

تتميز عقود المشاريع **بثلاث** محددات اساسية مترابطة فيما بينها تغطي الالتزامات الكاملة للطرفين هي **نوعية اوجودة العمل /مبلغ او كلفة العقد / مدة تنفيذ العقد** . والمتمثلة باضلاع المثلث المبين اعلاه والذي يسمى (مثلث أدارة المشروع)

٤- الالتزامات المتبادلة لطرفي العقد :

سواء كان العقد تنفيذ اشغال او تجهيز مواد او تقديم خدمات استشارية او خدمات غير استشارية فان التزامات الطرفين تنحصر بما يأتي :

التزامات الطرف الاول (الدولة) : ١- دفع المستحقات المالية للطرف الثاني عن الاعمال المنجزة
٢- استلام الاعمال المنجزة في نهاية مدة العقد .

التزامات الطرف الثاني (القطاع الخاص) : تنفيذ الاعمال او الخدمات المطلوبة بالنوعية والجودة المحددة في العقد ، بالكلفة المتفق عليها ،دون تجاوز المدة.

المفهوم الحديث المعتمد للتعاقدات في دول العالم المتقدم توازن بين الطرفين وفق ما يأتي :

- **في الوقت الذي يتأكد فيه الطرف الاول من ان الطرف الثاني قادر ومتمكن ومؤهل ماديا واداريا وتعاقديا من تنفيذ التزاماته التعاقدية وانجاز العمل بالكلفة التعاقدية وضمن المدة المحددة .**

مقابل ذلك

- **يحصل الطرف الثاني قبل التعاقد على ضمان تحريري يؤيد ان الطرف الاول متمكن ماليا ولديه التخصيصات لدفع مستحقات الطرف الثاني دون تاخير وبعكسه تترتب فوائد على المبالغ المتأخرة بسعر فائدة يفوق سعر الفائدة المقرر من المصرف المركزي للدولة .**

٥- مواصفات العقد الجيد :

٥-١ – ان طرفي العقد **شركاء متساوين** يجمعهما هدف مشترك بانجاز العمل بالنوعية والكلفة والمدة المثبتة في العقد . على العكس من العقود بموجب التشريعات الراهنة التي تعتبر العقد بين الدولة والقطاع الخاص **عقدا اداريا** يكون فيه للطرف الاول حقوق وامتيازات على الطرف الثاني تشجع الطرف الاول على التعسف وتدفع الطرف الثاني الى المبالغة والمغالاة في تقدير اسعار العطاءات لتغطية المخاطر المحتملة .

٥-٢- ينتهي العقد الجيد المتوازن بالتنفيذ الكامل لكل من الطرفين لالتزاماتهما التعاقدية وفق الشروط المتفق عليها .على العكس من العقد السيىء الذي يتوقف لينتهي الى لجان التحكيم او المحاكم نتيجة النزاعات الحاصلة بين الطرفين وكما هو سائد حاليا في بعض العقود الحكومية النافذة .

٥-٣- العقد الجيد هو الذي يدير نفسه بنفسه . اي انه يتضمن وفق المفهوم الحديث للتعاقدات كافة الشروط العامة والخاصة التي تضمن حسن التنفيذ ويشمل على نصوص واضحة واليات لحل وفض اي نزاعات اومشاكل محتملة اثناء العمل به .

٦- واقع التشريعات التعاقدية الحالية في العراق :

تحكم تنفيذ العقود في جمهورية العراق العديد من التشريعات التعاقدية المتفرقة والصادرة من جهات مختلفة في فترات زمنية متفاوتة وقديمة نسبيا . اهم هذه التشريعات :

٦-١- القانون المدني العراقي – القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٠

وهو قانون قديم لايواكب التطور العالمي في تنفيذ الاعمال والمشاريع.

٦-٢- الشروط العامة لاعمال الهندسة المدنية الصادرة عن وزارة التخطيط ١٩٨٧

٦-٣- الشروط العامة لاعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية والكيمياوية الصادرة عن وزارة التخطيط عام ١٩٨٧ .

٦-٤- الأمر الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ .

٦-٥- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .

يلاحظ ان جميع هذه التشريعات السارية تغطي اعمال عقود مقاولات الاشغال مع غياب شبه كامل للتشريعات التعاقدية التي تغطي عقود التجهيز او عقود الخدمات الاستشارية او عقود الخدمات غير الاستشارية .

٧- الحالة الامثل لتفعيل دور القطاع الخاص :

يتعين على كل من طرفي العملية التعاقدية (الدولة و القطاع الخاص) اتخاذ الخطوات اللازمة للنهوض بواقع التعاقدات وتوفير مستلزمات الارتقاء بها

من جهة الطرف الاول (الدولة) :

٧-١- تشريع قانون مستقل للتعاقدات الحكومية العامة : يغطي الانواع الاربعة لعقود (الأشغال والتجهيز والخدمات الاستشارية والخدمات غير الاستشارية) مسند بتعليمات رصينة لتسهيل تنفيذه (تعليمات تنفيذ العقود) .

٧-٢ – ايجاد (مركز استشاري للتعاقدات) باعتباره المؤسسة التنفيذية التي تتابع تطبيق القانون وتعليماته وتجيب على استشارات وزارات الدولة ودوائرها وتساهم في تطوير كوادر التعاقدات في القطاع الحكومي العام .

على مستوى الطرف الثاني (القطاع الخاص) :

٧-٣- اعادة تنظيم صفوف شركات مقاولات الاشغال وشركات التجهيز والمكاتب الاستشارية ومكاتب الخدمات غير الاستشارية بهدف الارتقاء بمستواها المهني والعمل على تطوير انظمة العمل وتطوير القدرات الفنية والادارية والمالية والقانونية للكوادر العاملة فيها لتنافس مثيلاتها الاجنبية عند المشاركة في المناقصات الحكومية.

٨- أهم الاستنتاجات والتوصيات :

٨-١- الاسراع بتشريع مسودة قانون العقود الحكومية الذي ساهم باعداده المركز الاستشاري للتعاقدات (الملغى) في وزارة التخطيط نهاية العام ٢٠٠٩ باعتباره قانونا حديثا يوازن بين التزامات كل من الدولة والقطاع الخاص وانهاء العمل بالامر (٨٧) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) في العام ٢٠٠٤ .

٨-٢- اعادة صياغة تعليمات تنفيذ العقود رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ لتكون تعليمات تنفيذ القانون الجديد.

٨-٣- اعادة العمل بالمركز الاستشاري للتعاقدات في وزارة التخطيط لمواصلة عمله فيها باعتباره الجهة المركزية المعتمدة لتقديم الدعم والمشورة في كل مايخص قانون وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية للمشاريع في العراق اضافة الى دوره الفعال في تطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال التعاقدات .

أهم الاستنتاجات والتوصيات (تكملة) :

٨-٤- اعادة تنظيم عمل الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص على تنفيذ كافة انواع العقود في المشاريع بما فيها عقود الاشغال وعقود التجهيز والعقود الاستشارية وغير الاستشارية وتطوير انظمة العمل واساليب الادارة وقدرات الكوادر العاملة فيها من مختلف الاختصاصات وفق السياقات العالمية الحديثة .

٨-٥- اعطاء دور اكبر لمؤسسات وشركات القطاع الخاص العراقي من خلال تشريع يلزم الشركات الاجنبية بان يكون لها **ممثل اوشريك محلي** رديف كشرط لاحالة العقود الحكومية بعهدتها وعلى غرار ما هو معمول به في دول الخليج العربي كخطوة فعالة لتطوير القدرات المحلية وتعظيم دور مؤسسات و شركات القطاع الخاص العراقي العاملة في مجال التعاقدات .

المصادر :

١. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٠ .
٢. الشروط العامة لاعمال الهندسة المدنية الصادرة عن وزارة التخطيط ١٩٨٧ .
٣. الشروط العامة لاعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية والكيماوية الصادرة عن وزارة التخطيط ١٩٨٧ .
٤. الامر الصادر عن سلطة الائتلاف (المنحلة) رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤ .
٥. تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .
٦. اسس دراسات الجدوى لمشاريع التنمية الصادر عن وزارة التخطيط ٢٠٠٨ .

RAO ENERGY

تفعيل مساهمة القطاع الخاص العراقي في تنفيذ مشاريع الطاقة

الدكتور عبد المعطي الخفاف

رئيس باحثين اتحاد رجال الأعمال العراقيين

المقصود بمشاريع الطاقة مشاريع النفط و الغاز و الطاقة البديلة و أهمها طاقة الرياح و الطاقة الشمسية و الطاقة الحيوية و هي مجالات عمل يمكن للقطاع الخاص أن يؤخذ مكاناً فيها .
و من المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة نتيجة زيادة عدد سكان العالم ليبلغ (٩) بليون نسمة عام ٢٠٥٠ و تصل هذه الزيادة إلى ٣٠٠% في الدول النامية بينما النسبة ٢٠% في الدول المتقدمة مقارنة مع حجم الطلب الحالي (٢٠١٠) .
و أكد تقرير مجلس الطاقة العالمي في ختام مؤتمر البترول العالمي العشرين في الدوحة إن نسبة انبعاث ثاني اوكسيد الكاربون من قطاع المواصلات فقط شكلت في عام ٢٠١٠ نحو ٢٣% من إجمالي الانبعاث في العالم و من المتوقع ارتفاع هذه النسبة بمقدار ٧٩% في حلول عام ٢٠٥٠ و جاء في التوصيات إن بالإمكان الحد من ارتفاع نسبة التلوث هذه في حالة تفعيل سياسات تمكن الحكومات و القطاع الخاص من التدخل من خلال إيجاد بدائل صديقة للبيئة (١) .
و بينت دراسات أخرى ضرورة أن يتضمن قانون النفط و الغاز دورات للقطاع الخاص في جميع مراحل الاستخراج و التصنيع و الخدمات و ذلك لتنمية القدرة العراقية الوطنية و الثقافية الاجتماعية في مجال حيوي يشكل نسبة عالية من إيرادات البلاد (٢) .

إن هذه الأهمية الكبيرة لقطاع الطاقة جعلت وزارة النفط العراقية تسعى لوضع إستراتيجية متكاملة للطاقة بالتعاون مع شركة أمريكية متخصصة ستقدم تقريرها النهائي في حزيران من السنة الحالية (٢٠١٢) ، وهذا إجراء بالغ الأهمية و ذلك لان كل شيء يبدأ بالإستراتيجية لتكوين رؤيا بعيدة المدى لمستقبل الطاقة في العراق .
في السنوات السابقة و منذ تأسيس الدولة العراقية في العشرينات من القرن الماضي كانت الحكومات و شركات النفط تحرس أن يبقى موضوع النفط بعيداً عن أنظار العراقيين ، بينما نجد في دول الخليج حالة مغايرة أدت إلى نشوء شركات وطنية مختصة بخدمات الصناعة النفطية يديرها القطاع الخاص بجدارة ، كما نجد (في السعودية مثلاً) اهتماماً كبيراً بمصادر الطاقة البديلة مع إنها من البلدان الغنية بالمنتجات النفطية .

لماذا كانت حالة العراق تختلف ؟

السبب أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تضع شروطاً تفسح المجال أمام الشركات العراقية أن تساهم في الصناعات النفطية و لا يوجد لحد الآن قانون ينظم مساهمة القطاع الخاص في خدمات الصناعة النفطية و إنتاج الطاقة بشكل عام الأمر الذي جعل هذه الصناعة حكراً على الشركات الأجنبية .

ما هي الأعمال التي تستطيع الشركات المحلية القيام بها ؟

أثبتت التجربة العربية و العالمية إمكانية أن تقوم الشركات المحلية بأغلب أعمال الصناعة النفطية و مشروعات الطاقة ابتداء من الحفر و أعمال الصيانة و الفحوصات الخاصة بالجودة ، و الصناعات البتروكيمياوية عن طريق المشاركة مع القطاع العام أو المشاركة مع الشركات الأجنبية المتعاقدة ، و يمكن أن تمتد التشريعات لتشمل الخدمات الاستشارية و الإدارية و المحاسبة و مختبرات الفحص و السلامة و التحكيم و نشاطات أخرى عديدة ذات علاقة بالطاقة مثل الزراعة و الصناعة و البناء و النقل .

ان التفسير الواضح لعزلة المجتمع العراقي عن لعب الدور المطلوب في صناعة النفط و الغاز هو رغبة الشركات الأجنبية و الحكومات العراقية المتعاقبة قبل عام ٢٠٠٣ في بقاء الشعب بعيداً عن هذا النشاط الحيوي للاستأثار بميزاته الكبيرة .
هذه السياسة جعلت العراق يعتمد كلياً (تقريباً) على الخبرة الأجنبية و إن كان هذا التوجه مصحوباً بارتفاع تكاليف برميل النفط التي يدفعها العراق ، بينما تبقى أرباح الشركات الأجنبية بعيدة عن تحمل التكاليف .

ما هو سبب غياب القطاع الخاص عن الصناعة النفطية ؟

لتفسير غياب القطاع الخاص عن الصناعة النفطية في العراق يمكن إدراج الأسباب الرئيسية الآتية :

١. رأس المال المطلوب لمثل هذا النشاط كبير و غير متوفر في الغالب .
٢. خبرة عمل تراكمية غير متوفرة لعدم ممارسة العمل .
٣. عدم توفر تقنيات العمل الحديثة اللازمة للصناعة النفطية .
٤. عدم وجود قوانين تسهل عمل القطاع الخاص في الصناعة النفطية .

غير إن الحقيقة التي لمسناها في اتحاد رجال الأعمال العراقيين تبين الرغبة الشديدة في الدخول في هذا المجال من الأعمال ، حيث بلغ عدد الأعضاء العاملين في القطاع النفطي ضمن قطاع الصناعة و الخدمات في تشكيلات الاتحاد الفنية ، بلغ أكثر من (٥٠٠) شركة تعمل اغلبها في نشاط التوزيع و النقل و ليس لديها مكانة مؤثرة في الصناعة النفطية لحد الآن .

ما هو واقع حال الخدمات النفطية في العراق ؟

يؤكد واقع الحال إن الخدمات النفطية مطلوبة و هي في تزايد مستمر و لكن تلبيتها تتم عملياً من داخل الشركات النفطية العراقية و الأجنبية و أن التوسع بها يتم بحذر في ظروف العراق الأمنية التي لا تزال هشة في الرؤية الأجنبية الأمر الذي انعكس على و تائر زيادة المنتجات النفطية و جعلها محدودة لا تتناسب و القدرات الاستخراجية المتوفرة في البلاد .
الحل في الواقع يعتمد على إقامة شركات عراقية للقيام بالمهمات الخاصة بالصناعة النفطية و إنتاج الطاقة بشكل عام و يحتاج الأمر إلى تمكين القطاع الخاص فنياً و مالياً للقيام بالمهام على وفق التصاميم التي أعدها الاستشاري و نماذج تعاقدية للتنفيذ تعدها الشركات الأجنبية صاحبة الترخيص مثل مشروع حفر بئر بمواصفات معينة ، أو مد خط أنابيب أو بناء محطة ، وذلك بموجب الجداول الزمنية المحددة لهذه الأعمال .
و من الناحية العملية ، اعتماداً على التجارب التي جرت في دول أخرى نجد أن الشركات الأجنبية صاحبة التراخيص توظف ١٠% من العاملين من قبلها ، وتوفر شركات الخدمات المحلية نسبة ٩٠% من اليد العاملة .

ما هو المطلوب اتخاذه الآن ؟

المطلوب أولا وجود رغبة لدى الدولة ، رغبة مبنية على قناعة عميقة بان المستقبل في صناعة النفط مرتبط بالخدمات التي يقدمها القطاع الخاص ، لاسيما إن العراق يتمتع بخزين كبير من الخريجين في مجال الصناعة النفطية و المهندسين و الإداريين و المحاسبين و الاقتصاديين و اليد العاملة الغنية التي يمكن أن تكون أساسا لقطاع خاص يدخل في صناعة الخدمات النفطية و يمكن الاستعانة بالخبرة الأجنبية في بعض مفاصل العمل .
و من الناحية العملية نجد أن تستبق الدولة الوقت باتخاذ الإجراءات التالية :

١. تكوين دائرة في وزارة النفط شبيهة بدائرة دعم القطاع الخاص الموجودة في وزارة التجارة تقدم المعلومات عن الخدمات النفطية المطلوبة في مناطق العراق كافة .
٢. إنشاء صندوق دعم الصناعة النفطية لتقديم قروض لشركات القطاع الخاص المتعاقدة على تنفيذ عقود الخدمات النفطية .
٣. إعفاء الشركات الخدمية المتعاقدة في القطاع النفطي من الضرائب لمدة عشر سنوات على الأقل .
٤. تسهيل حصول الشركات الخدمية المتعاقدة على أراضي قريبة من مواقع عملها لإقامة مكاتبها و مساحات عملها .
٥. صياغة عقود خدمة تضمن للشركات الوطنية حقوقاً تساعدها على الاطمئنان على مستقبلها و تعطيها هوية مهنية تجعلها في موقع الثقة عند التعاقد مع الشركات الأجنبية المنفذة للمشاريع النفطية .

ماذا عن مشاريع الطاقة البديلة ؟

المقصود بمشاريع الطاقة البديلة تلك المشروعات المعتمدة على مصادر أخرى للطاقة و أهمها طاقة الرياح و الطاقة الشمسية و الطاقة الحيوية ، هذه المشروعات لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو تقنيات معقدة و لكنها تمتاز بتوفير مصادر أخرى للطاقة صديقة للبيئة و لا تتسبب في التلوث الحاصل من انبعاث ثاني اوكسيد الكاربون المصاحب لاحتراق النفط و الغاز و منتجاتها .

١. طاقة الرياح :

يمكن أن توفر الرياح مصدراً للطاقة في المناطق النائية و المناطق الريفية على وجه الخصوص و تسهم في خفض مستويات التلوث البيئي .
تشغل طاقة الرياح مضخات رفع المياه أو ضخه في شبكات الري الحديثة أو توليد الكهرباء لإنارة المنازل الريفية و تشغيل الأجهزة المنزلية و معدات الإنتاج الحيواني و تخزين الفائض في بطاريات لاستخدامها في أوقات انخفاض سرعة الرياح (٤) .
و قد بينت دراساتنا السابقة (٥) إن سرعة الرياح بمعدل ٣م/ثا أو أكثر كافية لتشغيل مراوح الهواء و توليد الطاقة ، وصولاً إلى سرعة ١١م/ثا و هي سرع متوفرة في الظروف العراقية في الأراضي الصحراوية الممتدة في الجهة الجنوبية من مدينة البصرة إلى شمال الموصل و هي أراضي شاسعة صالحة للزراعة و تقدر كلفة كيلو واط / ساعة بحدود (٠,٠٢) دولار (٤) .

٢. الطاقة الشمسية :

و هي طاقة متوفرة في كافة مناطق العراق و لأغلب أيام السنة تصلح هذه الطاقة للاستخدام في عدة مجالات منها عمليات الري و تشغيل بعض المكائن و الآلات الثابتة ، حيث يتم تحويل الطاقة الشمسية بواسطة الخلايا الكهروفولتية إلى طاقة كهربائية ، كما يمكن تخزين جزء من الطاقة الكهربائية في بطاريات لاستخدامها في وقت آخر عندما تقل كمية الإشعاع الشمسي ، خاصة في وقت المساء (٤) .

٣. الطاقة الحيوية :

و هي طاقة يمكن الحصول عليها من خمير بقايا النباتات و الحيوانات و الحصول على غاز الميثان الصالح للاستخدام في عمليات الإنارة و الطهي و التدفئة المنزلية و البيوت المحمية لزراعة الخضروات ، إضافة إلى إن المنتج الثانوي لهذه الصناعة هو أسمدة عضوية مهمة لتحسين التربة و زيادة خزينتها من العناصر الغذائية (٤) .

فرص القطاع الخاص في اقامة مشروعات الطاقة البديلة

في حالة الدعم الفني و المالي يمكن للقطاع الخاص الدخول بالمشروعات الآتية لصناعة الطاقة البديلة و معداتها الإنتاجية :

١. شركات لصناعة مراوح الهواء .
٢. شركات لصناعة محطات الطاقة الشمسية .
٣. شركات لصناعة محطات الطاقة الحيوية .
٤. شركات لإنتاج وسائل نقل تعمل بالطاقة الغازية الطبيعية أو الحيوية بدلاً عن الوقود التقليدي لأنها اقل كلفة و اقل تلوثاً للبيئة .
٥. شركات لإنتاج وسائل النقل و التحميل في المناطق السياحية و المخازن تعمل بالبطاريات التي يمكن شحنها بالطاقة الشمسية أو بطاقة الرياح أو الطاقة الحيوية أو بالطاقة الكهربائية الاعتيادية .

ما هي المتطلبات العلمية لمثل هذه المشاريع ؟

لجعل القطاع الخاص قادراً على الدخول بهذه المشروعات ينبغي توفر نشاطين جديدين هما :

١. مركز أبحاث الطاقة يقوم بوضع تصاميم و دراسات جدوى فنية و اقتصادية نمطية لمشروعات الطاقة يمكن للقطاع الخاص الحصول عليها من أكاديمية العراق للطاقة .

٢. تأسيس صندوق دعم الطاقة لتمويل المشروعات بقروض ميسرة و الاستمرار باحتضان المشروعات الجديدة لحين الوصول إلى منتجات قابلة للتسويق المحلي و التصدير .

٣. يمكن امتداد عمل صندوق دعم الطاقة إلى الشركات المختصة بخدمات النفط و تسهيل مهماته المالية و المكانية .

المراجع

١. توقع زيادة الطلب على الوقود في الدول النامية (٢٠١٢) معهد التقدم للسياسات الإنمائية ، مجلة حوار ، العدد ٣٠ ص ١٥٤ .

٢. حوارات حضارية حول قوانين النفط و الغاز (٢٠١٢) حمزة الجواهري ، معهد التقدم للسياسات الإنمائية ، مجلة الحوار ، العدد ٣٠ ، ص ٩٥ .

٣. من اجل بناء قطاع خاص في الصناعة النفطية (٢٠١٢) حمزة الجواهري ، مجلة الحوار ، العدد ٣٠ ، ص ١٠٠ .

٤. تقييم استخدامات الطاقة (٢٠٠٧) ، د. سعد الحامد و آخرون ، جامعة الملك سعود ، ص ٩٨ – ٩٩ .

٥. استخدام طاقة الرياح في الزراعة (١٩٩٢) ، د. عبد المعطي الخفاف ، المؤتمر الأول للطاقة ، وزارة النفط .

DHL
DHLCo.
DHL

IENA
IENA
IENA
المعهد
المالي
للطاقة

دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاستشارية لمشاريع الطاقة

المهندس الاستشاري منذر البدري

المكتب الاستشاري – نقابة المهندسين العراقية

"دور القطاع الخاص في مشاريع الطاقة " تهدف هذه الندوة الى تسليط الضوء على الدور الجديد والمطلوب للقطاع الخاص في مشاريع النفط والغاز. ستتولى هذه الورقة:

(دور الخدمات الاستشارية في مشاريع الطاقة) تسليط الضوء على:

دور مؤسسات القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاستشارية للمشاريع بصورة عامة ومشاريع الطاقة بصورة خاصة

اهم المشاكل والمعوقات (الادارية والفنية والقانونية والتعاقدية والتشريعية ..... الخ) التي تجابه عمل هذه المؤسسات

المقترحات والتوصيات لتطوير القدرات لمؤسسات الهندسة الاستشارية في القطاع الخاص

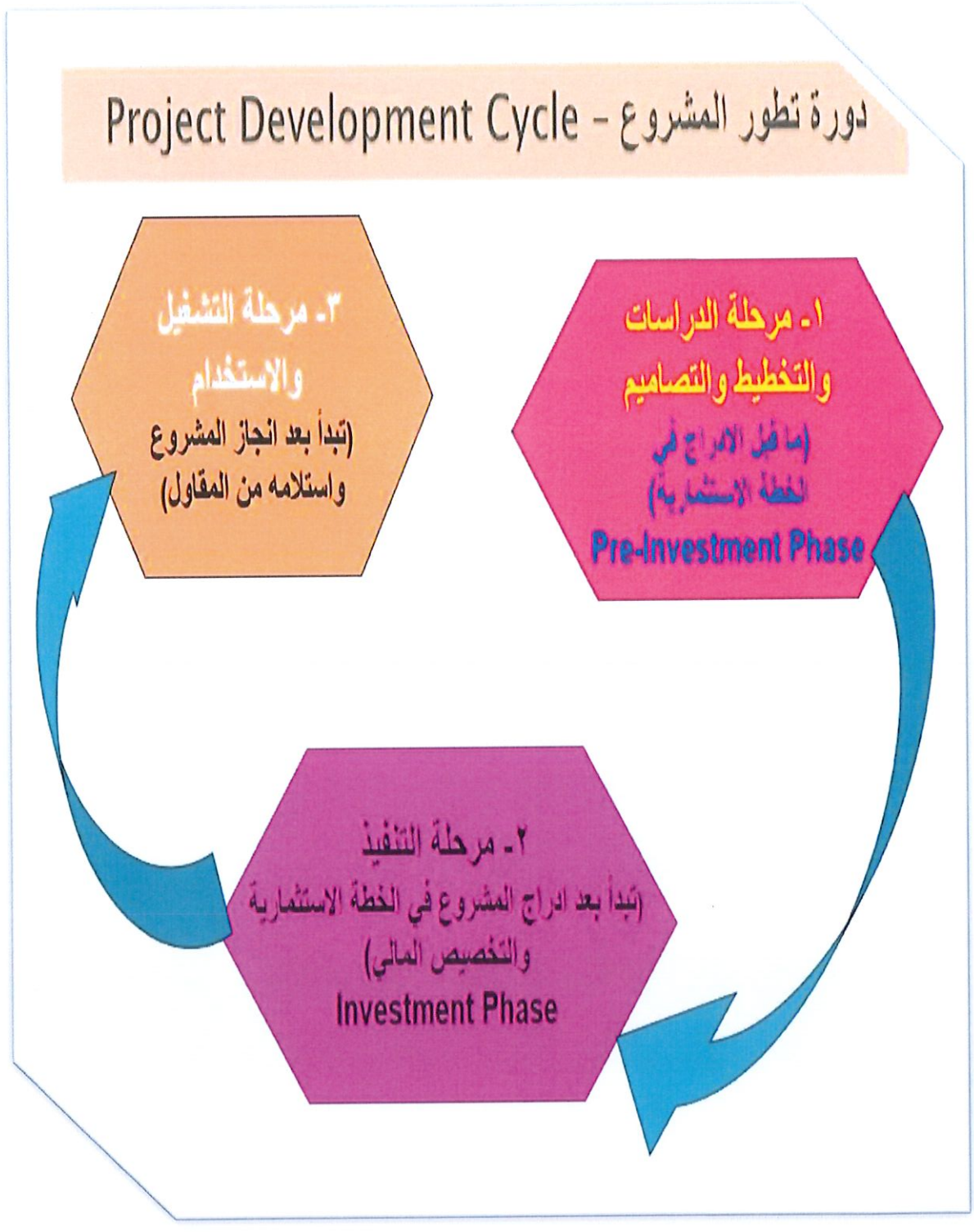
دورة تطور المشروع - Project Development Cycle
١- مرحلة الدراسات
والتخطيط والتصاميم
(ما قبل الادراج في
الخطة الاستثمارية)
Pre-Investment Phase
٢- مرحلة التنفيذ
(تبدأ بعد ادراج المشروع في الخطة الاستثمارية
والتخصيص المالي)
Investment Phase
٣- مرحلة التشغيل
والاستخدام
(تبدأ بعد انجاز المشروع
واستلامه من المقاول)

يبرز دور القطاع الخاص في مشاريع الطاقة
في اربعة مجالات:
اولاً- الخدمات الاستشارية
ثانياً- تنفيذ الاشغال او الانشاءات
ثالثاً- تجهيز السلع والخدمات المتصلة بها
رابعاً- الخدمات غير الاستشارية

ما هي الهندسة الاستشارية

هي العمل الفكري الذي يسخر التكنولوجيا لخدمة المجتمع، ونظراً لاستمرارية التقدم العلمي والتكنولوجي فهي التي تؤمن استدامة عملية البحث والتطوير من اجل تحقيق القيمة المضافة للجهات المستفيدة من الخدمات الاستشاري

تعتبر "الهندسة الاستشارية" من الموارد الاستراتيجية للدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان "الاستشاري" هو الذي يتولى مسؤولية تحويل الافكار الى مشاريع مستدامة بيئياً وتهدف الى تحسين نوعية الحياة للجميع

العمل الاستشاري الهندسي يستهدف تطوير المشاريع والمشاركة فيها، وهومطلوب في كافة مراحل المشروع ابتداءً من التصور الاولي الى دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية واعداد التصاميم وفي مرحلة التعاقد والاشراف على تنفيذ الاعمال وفي مرحلة تشغيل المشروع

الخدمات الهندسية الاستشارية في كافة مراحل المشروع

٤. يبين **"عقد الخدمات الهندسية الاستشارية"** المعد من قبل نقابة المهندسين العراقية تفاصيل الخدمات الاستشارية التي يلتزم (الاستشاري) بتقديمها الى (رب العمل) سواء كان الاستشاري **فرداً او مكتباً استشارياً او شركة هندسية استشارية**. وبموجب هذا العقد تم تقسيم المشروع الى سبعة مراحل وتم تفصيل الخدمات الهندسية الاستشارية لكل مرحلة كما يلي :

- المرحلة الاولى - الدراسات الاولية
- المرحلة الثانية - التصاميم الاولية
- المرحلة الثالثة - التصاميم التفصيلية
- المرحلة الرابعة - اعداد وثائق المناقصة
- المرحلة الخامسة - الاعلان والاحالة
- المرحلة السادسة - الاشراف العام
- المرحلة السابعة - الاشراف اليومي

ان الخدمات الهندسية الاستشارية مطلوبة في كافة مراحل المشروع

مرحلة الدراسات والتصاميم		مرحلة التنفيذ	مرحلة التشغيل والصيانة
تقدير الاحتياجات Needs Assess.	اعداد التصاميم الاولية	التخطيط والبرمجة	المشاركة في استلام المشروع
التصور الاولي (فكرة المشروع)	اعداد التصاميم التفصيلية والمواصفات الفنية	الاشراف على التنفيذ	تدقيق تحقق اهداف المشروع
الاختيار الاولي (دراسة الجدوى الاولية)	تدقيق التصاميم وجداول الكميات	المشاركة في حل مشاكل التنفيذ	تدريب الكادر التشغيلي
دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية	وضع ستراتيجية التعاقد	الاشراف على الفحوصات	الاشراف على تطبيق تعليمات التشغيل
تقييم دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية	اعداد وثائق المناقصة	اعداد مخططات الاعمال المنفذة	المشاركة في تخطيط الصيانة
التحليل المالي للمشاريع	دراسة وتحليل العطاءات	المتابعة والتقارير	الاشراف على تطبيق برامج الصيانة

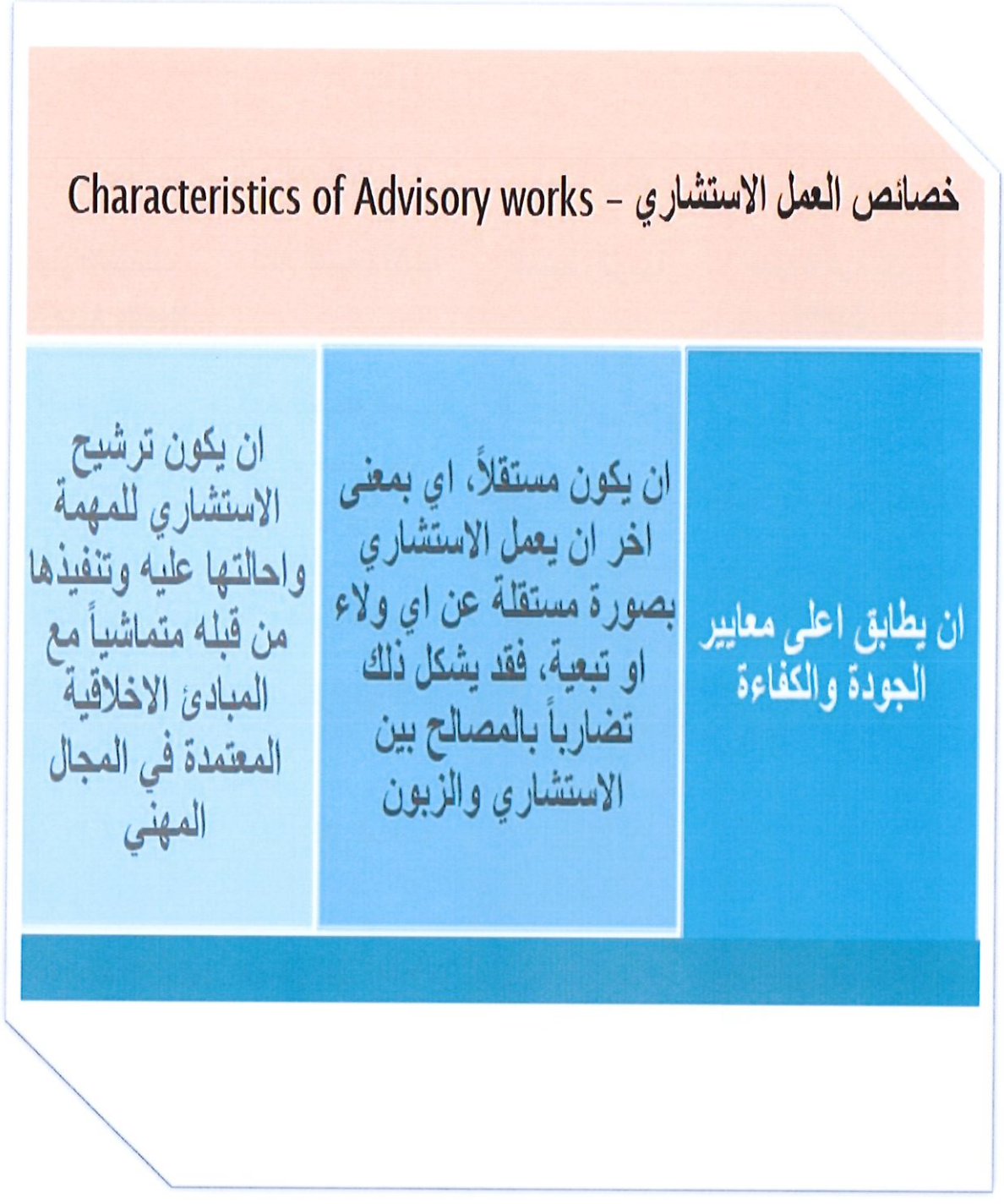
خصائص العمل الاستشاري - Characteristics of Advisory works
ان يطابق اعلى معايير الجودة والكفاءة
ان يكون مستقلاً، اي بمعنى اخر ان يعمل الاستشاري بصورة مستقلة عن اي ولاء او تبعية، فقد يشكل ذلك تضارباً بالمصالح بين الاستشاري والزبون
ان يكون ترشيح الاستشاري للمهمة واحالتها عليه وتنفيذها من قبله متماشياً مع المبادئ الاخلاقية المعتمدة في المجال المهني

المعوقات الرئيسية لاعمال الشركات والمكاتب الاستشارية في القطاع الخاص

١- انخفاض مستوى الاداء قياساً بالمستويات العالمية

٢- ارتفاع كلفة تأهيل الاستشاريين وفق معايير التأهيل العالمية وصعوبة تحملها من قبل الاستشاريين

٣- قلة الفرص المتاحة امام القطاع الخاص للتأهل في الخدمات الاستشارية في مجال مشاريع النفط والغاز

٣- انتشار ممارسات الفساد في محيط التعامل بين الاستشاريين والجهات المستفيدة

دور نقابة المهندسين في تقديم الخدمات الاستشارية

- نقابة المهندسين هي الجهة المسؤولة عن تسجيل المكاتب الهندسية والمختبرات ومنحها المرتبة المناسبة وفق معايير التقييم المعتمدة والتي تشمل الخبرة للمتقدم لتأسيس المكتب وخبرة الكادر المستخدم من قبل المؤسس او خبرة الشركاء والتفرغ وتوفر مكان العمل المناسب
- تتم ترقية المكاتب الهندسية وفق الشروط المعتمدة في النقابة والتي تشمل عدد ونوعية الكادر الهندسي المتعاقد معه والمشاريع المنفذة من قبل المكتب
- يلاحظ من قراءة قائمة المكاتب المسجلة في النقابة قلة عدد المكاتب المسجلة في اختصاصات النفط والغاز مما يتطلب العمل عل معالجة هذا الامر
- لازالت هناك مجالات هندسية استشارية يستطيع فيها القطاع الخاص تقديم خدمات استشارية قيمة لمشاريع النفط والغاز
- من خلال كون النقابة من الاعضاء المؤسسين لاتحاد المهندسين العرب والمكتب الاستشاري في النقابة عضواً في هيئة مكاتب ومؤسسات الهندسة الاستشارية العربية المنبثقة عن الاتحاد، فان ذلك يضيف مورداً مهماً لتطوير العمل الاستشاري في العراق يمكن تسخيره لخدمة مشاريع النفط والغاز

المجالات التي يستطيع فيها القطاع الخاص تقديم خدمات استشارية قيمة لمشاريع الطاقة

انواع الخدمات الاستشارية	مؤسسات القطاع الخاص المعنية بتقديم الخدمات	انواع الخدمات الاستشارية	مؤسسات القطاع الخاص المعنية بتقديم الخدمات
المسوحات الزلزالية والجيولوجية	المكاتب الجيولوجية الاستشارية	المشاركة في دراسة وتحليل العطاءات	المكاتب الاستشارية والاستشاريون
المسوحات الطوبغرافية	شركات ومكاتب المساحة	ادارة المشاريع	المكاتب الاستشارية المؤهلة
الدراسات الجيوتكنيكية وتحريات التربة	المكاتب الاستشارية الجيوتكنيك المتخصصة	الاشراف على تنفيذ المشاريع	المكاتب الاستشارية والاستشاريون
اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية	المكاتب الهندسية والاقتصادية	التدريب وبناء القدرات للمؤسسات الحكومية	المكاتب الاستشارية المتخصصة
اعداد الدراسات والتصاميم الاولية	المكاتب الهندسية	تأهيل الجودة للمؤسسات الحكومية	المكاتب الاستشارية المتخصصة
اعداد التصاميم التفصيلية وتدقيقها	المكاتب الهندسية	التأهيل البيئي للمؤسسات الحكومية	المكاتب الاستشارية المتخصصة

من الضروري تنفيذ برامج لتنمية القدرات بمشاركة من وزارة النفط والمنظمات المهنية ومؤسسات القطاع الخاص وفق الخطوات الخمس التالية:

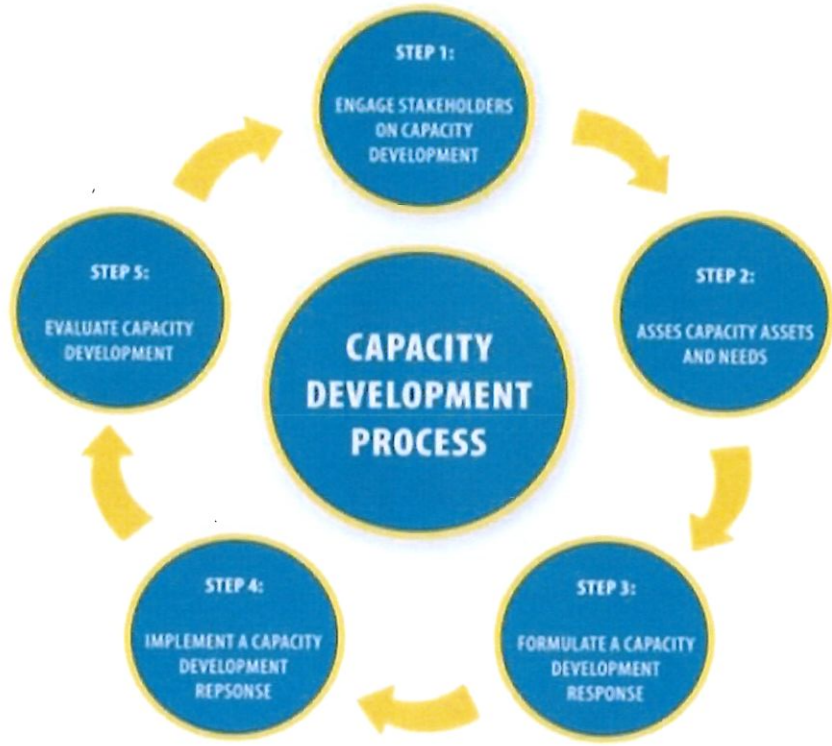

The UNDP Capacity Development Process

الخطوات الخمس لتنمية القدرات وفق النهج المعتمد من قبل البرنامج الانمائي للامم المتحدة	
Step 1 Engage stakeholders on capacity building	١- اشراك كافة الشركاء (اصحاب المصلحة)
Step 2 Assess capacity assets and needs	٢- تقييم القدرات المتاحة وتقييم الاحتياجات
Step 3 Formulate a capacity development response	٣- صياغة نوع الاستجابة لتنمية القدرات
Step 4 Implement a capacity development response	٤- تنفيذ الاستجابة
Step 5 Evaluate capacity development	٥- تقييم نتائج تنمية القدرات

ممارسات الفساد وخطرها على مزايا تعيين الاستشاريين

- اختيار وتعيين الاستشاريين فرصة لمعالجة التعثر الكبير الحاصل في تنفيذ المشاريع الحكومية بتعزيز الكفاءة الادارية للمؤسسات الحكومية باستدعاء استشاريين من ذوي الخبرة

- قد تصبح هذه الفرصة وسيلة لتحقيق منافع شخصية يستغلها (ضعاف النفوس) من المعنيين بهذا الجانب في دوائر الدولة للتعاقد مع مكاتب واستشاريين من المقربين منهم او شركاء لهم لا يتمتعون حتى بالحد الادنى من الخبرة والتأهيل المطلوب.

- وغالباً ما يقوم الموظفون الحكوميون بأخفاء خبرتهم المتراكمة في اختصاص معين وحرمان دوائرهم منها مما يؤدي الى ان تلجأ الدائرة الى استدعاء استشاريين او مكاتب محددة مسبقاً كغطاء فقط يقوم من خلاله موظفو الدائرة بتنفيذ المهمة الاستشارية ويقتصر دور الاستشاري على كونه كغطاء او واجهة تتولى تحصيل المستحقات لقاء نسبة محدودة من عائدات العقد.

نتائج الممارسات الفاسدة

- ان الممارسات المبنية على الفساد ستؤدي الى نتائج سلبية منها:-

  - حرمان الدائرة من الخدمات الهندسية الاستشارية اللازمة لتنفيذ العقود
  - التواطؤ بين "الاستشاري" وبين ممثلي الجهة المستفيدة (رب العمل) لاخفاء العيوب وتجاوزات المقاول عند تنفيذ العمل
  - التغاضي عن الانحرافات في سير التنفيذ لقاء تحقيق منافع شخصية
  - استشراء الفساد الاداري والمالي وحرمان اعداد كبيرة من الاستشاريين والمكاتب الاستشارية من الحصول على فرص عمل حقيقية تقوم على مبدأ التنافس الشريف

التوصيات

١. يعتبر العمل الاستشاري الهندسي من الموارد الاستراتيجية للدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهومطلوب في كافة مراحل المشروع، وهذا يتطلب الاستفادة من هذا المورد وادماج مؤسسات القطاع الخاص (المكاتب والشركات الاستشارية) ضمن منظومة المشاريع التنموية في وزارة النفط واكاديمية العراق للطاقة

٢. نقترح ان تسعى اكاديمية العراق للطاقة الى التنسيق مع وزارة النفط بالزام الشركات الاجنبية التي تسعى الى التأهل للحصول على التراخيص بتحقيق مشاركة مع المكاتب الهندسية المرمو قة في العراق من اجل تطوير الهندسة الإستشارية المحلية وزيادة خبرتها في مجال مشاريع النفط والغاز

٣. تحقيق تعاون مشترك بين اكاديمية العراق للطاقة والمكتب الإستشاري لنقابة المهندسين لاطلاق برنامج لتنمية القدرات في مجال التعاقد وادارة المشاريع وتقديمه الى وزارة النفط

٤. تحقيق تعاون مشترك بين اكاديمية العراق للطاقة والمكتب الإستشاري لنقابة المهندسين لتقديم مقترح الى وزارة النفط يتضمن الشروع في برنامج لتأهيل مؤسساتهافي مجال ادارة الجودة وفي مجال الادارة البيئية (ISO 9001& ISO 14001)

منطلقات خطة التنمية الوطنية في دعم قطاع الطاقة

الدكتور مهدي محسن العلاق

وكيل وزارة التخطيط

أولاً: التوجهات المعتمدة في إعداد خطة التنمية الوطنية

١- إعتماد الأسلوب التشاركي في إعدادها قطاعياً ومكانياً.
٢- القطاع الخاص شريك في عملية التنمية (النسبة المتوقعة ٤٦% من الإستثمارات المطلوبة لتحقيق رؤى وأهداف هذه الخطة).
٣- تعزيز اللامركزية للتنمية.
٤- تضمنت الخطة محاور لم تحظ بالإهتمامات المطلوب في الخطط السابقة

- البعد المكاني
- أستدامة التنمية (البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي، البعد البيئي).
- إيلاء التوجهات والأهداف التنموية الإهتمام المطلوب،الأهداف الإنمائية للألفية، الإصلاح المؤسسي والحوكمة/ التمكين...)

الرؤية

يسعى العراق ان يكون بلداً ينعم بالسلام والاستقرار في ظل اجواء من الديمقراطية الاتحادية، ويسعى أن يكون بلداً فاعلاً من خلال العمل وفق آليات السوق، وان يكون قوة اقتصادية اقليمية تتكامل وتندمج في الإقتصاد العالمي تجسيداً لمبدأ الشراكة الدولية. وعلى هذا الاساس سيوظف العراق موارده الإقتصادية، البشرية منها والطبيعية، بشكل فاعل وكفوء وصولاً إلى اقتصاد تنافسي متنوع يتبوأ فيه القطاع الخاص دوراً رائداً في توليد الثروة والوظائف في حين تمارس الحكومة دوراً تنظيمياً وتمكينياً من اجل مواجهة اخفاقات السوق وضمان توزيع عادل للدخل القومي لتمكين فئات المجتمع الأكثر عرضة للمخاطر من ان يمارسوا دورهم وبشكل فاعل في تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي. كل هذا يتحقق من خلال الاسترشاد بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واسلوب الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، التنافسية، العدالة الإجتماعية، الحرية وحقوق الانسان.

الاهداف الاستراتيجية

١- العمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٩,٣٨% كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة.
٢- العمل على تنويع الإقتصاد، والذي يعتمد بشكل كبير للغاية حاليا على إيرادات النفط.

٣- العمل على تحسين وزيادة مستوى الإنتاجية وتطوير مستوى المنافسة في قطاعات الإقتصاد كافة، وبالذات الأنشطة ذات الميزة التنافسية، في سبيل المثال، النفط، الغاز، البتروكيمياويات، السمنت، الصناعات البلاستيكية، الصناعات الدوائية، الكهرباء.

٤- العمل على تحقيق زيادة في معدل التشغيل وبشكل خاص ما بين السكان من الشباب والنساء، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص.

٥- زيادة وتحسين كمية ونوعية المياه المجهزة للاستهلاك البشري على الأمدين المتوسط والطويل ومضاعفة نسب التغطية بمشاريع الصرف الصحي وتوسيع مديات نشرها مكانيا لتشمل المحافظات كافة.

ثالثاً الاهداف الاستراتيجية

١- العمل على تحقيق تنمية متكاملة ومترابطة تضمن التفعيل او الاستثمار المنتج للموارد البشرية والطبيعية في كافة محافظات العراق.

٢- العمل على تحقيق تنمية متكاملة ومترابطة تضمن التفعيل او الإستثمار المنتج للموارد البشرية والطبيعية في كافة محافظات العراق

٣- لذلك تسعى الخطة الى تقليل الفروق والحواجز ما بين المناطق الحضرية والريفية.

٤- زيادة الوعي والقبول بمبادئ التنمية المستدامة ومبادئ جودة نوعية الحياة ومتطلبات ذلك على مستوى قطاعات الإقتصاد كافة.

رابعا : وسائل تنفيذ الخطة

في البديل المختار

١- أعطيت أهمية خاصة لستة أنشطةأولاهما:

٢- أستخراج النفط الخام كونه يضمن أستدامة الموارد المالية.

٣- الكهرباء بوصفه من الأنشطة الإرتكازية الذي يعتمد عليه في كافة الفعاليات والأنشطة الإنتاجية والحياتية.

السنة	الكمية المصدرة مليون برميل يوميا
2010	2.150
2011	2.300
2012	2.500
2013	2.800
2014	3.100

❖ الدولار = 1170 دينار لكل المدة

جدول (2) تقديرات الكميات المتوقع تصديرها من النفط لسنوات 2010-2014

منطلقات خطة التنمية الوطنية في قطاع الصناعة والنفط الدور الحيوي لنشاط النفط والغاز في مجمل الإداء الإقتصادي في العراق

١- يساهم بتمويل ٩٥% من الموازنة الاتحادية للبلد.
٢- يساهم بـ 31% من اجمالي تكوين راس المال الثابت لعام 2010 بالاسعار الثابتة لسنة اساس ١٩٨٨.
٣- ساهم في خلق 50.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 بالأسعار الجارية.
٤- ساهم بتوليد اكثر من 91.5% من اجمالي القيمة المضافة بالاسعار الجارية في القطاع الصناعي لعام 2010.
٥- يعمل في هذا النشاط اكثر من (١٠٠) الف منتسب.
٦- يساهم في انتاج ٧٦% من اجمالي حاجة العراق الى المشتقات النفطية (البنزين، زيت الغاز، النفط الابيض) والبالغة (٤٠٤٦٧) م٣/يوم و٦٨% من الحاجة الى مادة الغاز السائل. ان عدم تأمين الحاجة الكلية من المنتجات اعلاه يعزى الى عدم إنشاء مصافى لتكرير النفط ذات طاقة كبيرة منذ اربع سنوات وحتى الان وأن جميع مصافي النفط القائمة في البلد تتميز بقدمها، مما اثر على طاقاتها الإنتاجية.

الإمكانات في مجال النفط والغاز

١- وجود احتياطات مثبتة ضخمة من النفط الخام تضع العراق بالمرتبة الثالثة عالمياً.
٢- وجود احتياطات كبيرة من الغاز.
٣- وجود ميزة تنافسية لنشاط النفط الخام والمتمثلة بانخفاض كلف الاستخراج مقارنة بالدول الأخرى المنتجة للنفط.
٤- وجود حاجة كبيرة غير مغطاة الى المنتجات النفطية محليا.
٥- وجود خبرة تمتد لحوالي ٨٠ عاماً في العمليات النفطية.
٦- وجود بنى ارتكازية اساسية وامكانيات لتطويرها وخاصة في مجال الموانئ المتخصصة بنقل النفط الخام.

المشاكل والتحديات

١- قدم التكنولوجيا المستخدمة في بعض المنشأت النفطية وبالأخص تكنولوجيا أستخراج وعزل الغاز المصاحب.
٢- نقص في اعداد العمالة الماهرة المختصة ذات الخبرة.
٣- قلة التخصيصات المالية اللازمة لتحقيق الاهداف، فلم تتجاوز التخصيصات الاستثمارية للسنوات ٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٩ عن ٣٥% من الاحتياجات المقدرة في الستراتيجية الوطنية للسنوات ٢٠٠٧ - ٢٠١٠.
٤- تقادم شبكات انابيب النقل وبالأخص الخط الستراتيجي.
٥- عدم كفاية منصات التصدير في الموانئ العراقية لمواجهة اية تطورات في الانتاج والتصدير.
٦- عدم امكانية تلبية المتطلبات البيئية بالنسبة للمصافي القديمة واستمرار حرق الغاز بنسب مرتفعة مما يؤثر سلبا على البيئة.
٧- استمرار تقديم دعم كبير للمنتجات النفطية رغم تخفيضها في السنوات الاخيرة مما يؤثر على كفاءة اداء نشاط التصفية والتكرير.

الرؤية التنموية

زيادة الطاقة الانتاجية في مجال النفط والغاز والمنتجات النفطية بالمواصفات العالمية واحداث زيادة في الاحتياطي النفطي والغازي لديمومة وضع العراق في موقع متقدم ضمن المنتجين والمصدريين في العالم واستغلال هذه الموارد الحيوية بشكل مستدام بما يحافظ على البيئة.

الاهداف

١- زيادة إنتاج النفط الخام من (٢,٢٨٥) مليون ب/ي عام ٢٠٠٨ إلى (٤,١) مليون ب/ي خلال عام ٢٠١٤ ، وذلك من خلال طرح عدد من الحقول للاستثمار الاجنبي اضافة الى الجهد الوطني.
٢- زيادة كمية النفط الخام المصدر من معدلاته الحالية البالغة (١,٨٩٤ مليون برميل/ يوم) عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (٣,١ مليون برميل/يوم) عام ٢٠١٤.
٣- زيادة الاحتياطي النفطي والغازي المثبت.

٤- زيادة الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير تدريجيا للوصول الى مايعادل إنتاج خمسة ايام.

٥- زيادة إنتاج الغاز الجاف من معدلاته الحالية البالغة حوالي (٨٠٠) مقمق/اي عام ٢٠٠٨ إلى حوالـــي (٢٢٠٠) مقمق/اي عام ٢٠١٤ من خلال إنتاج حقلي عكاز والمنصورية والغاز المصاحب المحروق.

٦- زيادة طاقة التصفية الحالية البالغة (٠,٥٨٠) مليون برميل/يوم من المصافي الكبيرة إلى حوالي (١,٤٥٠) مليون برميل/يوم في عام ٢٠١٦ وذلك من خلال انشاء مصافي جديدة في عدد من المحافظات ذات الميزة النسبية في هذا المجال.

٧- تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتأمين خزين يعادل الاستهلاك لمدة (٤٠) يوماً لكل من البنزين وزيت الغاز والغاز السائل، ولمدة (١٠٠) يوما للنفط الأبيض.

٨- تقليل كمية الغاز المحترق الى (١٥٠) مقمق /اي بدلاً من (٧٠٠) مقمق /اي خلال عام ٢٠٠٨.

٩- المحافظة عى البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز.

سياسات تحقيق الاهداف

١- للوصول بالانتاج النفطي في عام ٢٠١٤ الى (٤,٥) مليون برميل/اي و (٦) مليون برميل/اي في السنوات اللاحقة لا بد من :

٢- تطوير حقول النفط الحالية والمستكشفة وطرح قسم من هذه الحقول الى الاستثمار الاجنبي لتحقيق اهداف الخطة.

٣- اعادة هيكلية الشركات الخدمية العامة للعمل وفق منظور اقتصاد السوق.

٤- الالتزام بالمعايير الدولية في مجالات الصحة والسلامة والبيئة (HSE) من خلال نظم معتمدة دوليا بما في ذلك استخدام التقانات الصديقة للبيئة.

٥- وضع النظم والاليات اللازمة لترشيد استهلاك المنتجات النفطية.

٦- انشاء مشاريع الدعم المكمني (حقن الماء) للحقول النفطية واعتبارها من الاولويات مع ايجاد بدائل لمياه الانهر.

٧- تطوير المواني‌ء الحالية وانشاء مواني‌ء جديدة تتوفر فيها كافة المتطلبات البيئية والسلامة وبطاقة مستديمة تكفي لاستيعاب تصدير الكميات المخصصة.

٨- حفر واستصلاح الابار التطويرية واقامة المنشات الانتاجية اللازمة والمشاريع الساندة.

٩- الاستمرار في تطبيق التقانات الحديثة المناسبة في مختلف انشطة النفط والغاز بما فيهاالتقانات الانظف بيئياً.
١٠- اعطاء دور مهم للقطاع الخاص في مجال الخدمات النفطية وخصخصة شركة المشاريع النفطية وتوزيع المنتجات النفطية واعمال الانشاء والصيانة.
١١- السيطرة النوعية على النفط المصدر والمستهلك محليا باعتماد معايير عالمية (ISO) وكذلك دقة قياس الكميات لغرض المحاسبة المالية.
١٢- زيادة الوعي البيئي وبناء قاعدة معلومات عن اثار الملوثات النفطية وبناء نظام متكامل للرصد والرقابة البيئية في هذا النشاط ومعالجة كافة الاثار البيئية السلبية القائمة حالياً.
١٣- تطوير وبناء القدرات.

الكهرباء

الإمكانات المتاحة في مجال الكهرباء

١- توفر مختلف انواع الوقود اللازمة لتشغيل محطات التوليد على اختلاف انواعها.
٢- وجود فرص استثمارية كبيرة لتغطية الاحتياجات في نشاط الكهرباء لمختلف انواع الاستهلاك.
٣- امكانية استغلال الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية.

المشاكل والتحديات

١- تقادم وحدات التوليد وشبكات النقل والتوزيع.
٢- عدم كفاية الوقود المطلوب للتشغيل بصورة مستمرة كما ونوعا.
٣- شحة المياه وتأثيرها على تشغيل المحطات الكهرومائية.
٤- صعوبة تلبية المتطلبات البيئية خصوصا بالنسبة للمشاريع القديمة.
٥- قلة القوى العاملة المدربة.
٦- الوضع الامني غير المستقر.
٧- صعوبة الايفاء بالالتزامات المالية التي تعرقل تنفيذ الخطط الاستثمارية.
٨- التعرفة المدعومة تخلف اللاوعي في إستهلاك الكهرباء.

الرؤية التنموية

الإرتقاء بعمل المنظومة الكهربائية بانشطتها الثلاثة (الانتاج، النقل والتوزيع) مع سد العجز في الطاقة الكهربائية بين المتحقق والطلب وتزويد كافة اصناف المستهلكين بالطاقة المستديمة.

الاهداف

١- زيادة الطاقات الانتاجية في المنظومة لتغطية كامل الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية من خلال أنشاء وحدات اضافية في محطات أنتاج الطاقة الغازية، البخارية والديزل.

٢- الارتقاء بأستهلاك الفرد العراقي من الطاقة الكهربائية من المعدل الحالي بحدود ١١٠٠ ك.و.س للوصول الى ٣٧٠٠ ك.و.س.

٣- تأمين احتياطي لمواجهة الطلب المتزايد للطاقة مستقبلاً والذي يقدر نموه بحدود (١٠%) سنويا.

٤- تامين احتياطي في القدرات التوليدية بحدود تتراوح بين (٥-١٠%).

٥- تحسين كفاءة أداء المنظومة الكهربائية وإيقاف تدهورها من خلال أعمال صيانة وتأهيل شاملة (الانتاج والنقل و التوزيع).

٦- تحسين نوعية الخدمات للمستهلكين بكافة اصنافهم (المنزلي، التجاري، الصناعي، الزراعي والحكومي) مع السرعة بانجاز مشاريع ايصال الكهرباء للاحياء السكنية الجديدة.

٧- استقرار التيار الكهربائي وتحقيق درجة وثوقية عالية.

٨- تطوير وبناء القدرات للعاملين بما فيها تطوير القدرات في المجال البيئي بما يخدم تحقيق مبادئ الإنتاج الأنظف.

٩- تقليل الانبعاثات الغازية المضرة بالبيئة والضوضاء للمشاريع القائمة والجديدة واستخدام التقانات الانظف بيئياً في توليد ونقل وتوزيع الطاقة.

سياسات تحقيق الاهداف

١- التركيز على زيادة الانتاج من خلال بناء محطات جديدة وفق اسس اقتصادية سليمة.
٢- تاهيل المحطات القائمة مع تطوير ومعالجة اختناقات المنظومة بموجب دراسات جدوى اقتصادية وفنية.
٣- توسيع وتطوير شبكات النقل وحل الاختناقات.
٤- تشجيع العمل بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ لتنظيم التعامل مع المستثمر الاجنبي والمحلي وكذلك التنسيق مع الهيئات الوطنية للاستثمار في المحافظات.
٥- الاستمرار في أعداد السياسات الترشيدية في تنظيم الطلب على الطاقة من خلال اصدار تعليمات جديدة لاستيفاء اجور استخدام الطاقة تراعى الطبقات المهمشة والفقيرة فيها.
٦- الاستمرار في مشروع الربط الكهربائي مع الدول المجاورة.
٧- التوسع في استخدام الطاقة البديلة والمتجددة ومنها الطاقة الشمسية.
٨- الالتزام بالمعايير الدولية في مجالات الصحة والسلامة والبيئة (HSE) من خلال نظم معتمدة دولياً.
٩- وضع ضوابط رقابة صارمة على الأجهزة المنزلية والإستهلاكية والصناعية والمستوردة بحيث تكون ذات كفاءة عالية وإقتصادية في إستهلاك الطاقة.

نماذج من شركات القطاع الخاص

المقاول سعد الصفار

القطاع الخاص العراقي

مجموعة عراق اليوم
IRAQ-TODAY GROUP
IPCC
شركة عراق اليوم للانشاءات النفطية
IRAQ-TODAY PETROLEUM CONSTRUCTION COMPANY
ITPS
AL-SHEEB TRADING FZCO.
عراق اليوم للوكالات
IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.
Others
EUROBLAST
CANUSA-CPS
CRC-EVANS
JOTUN
MAN

عراق اليوم للوكالات
IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.

ITA Represents

JOTUN

JOTUN

Is amongst the world's leaders in the manufacturer and supply of paint, powder coating and cathodic protection. Jotun products protect offshore, structures, ships, building and industrial plants against attack from the worst nature or man can offer- wind, rain, extremes of heat andcold, pollution, chemicals and abrasion.

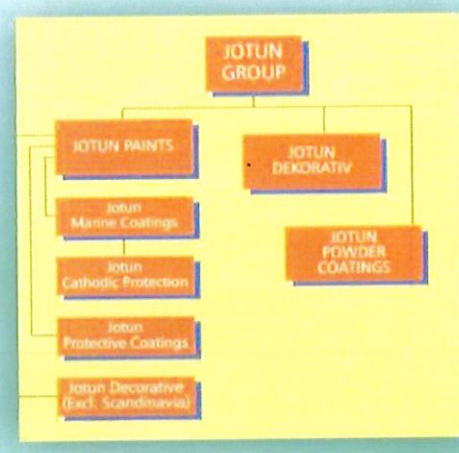

عراق اليوم للوكالات
IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.

ITA Represents:

CRC-EVANS

CRC-Evans Pipeline International

CRC - EVANS

Pipeline international was founded in 1933 and today is the leading manufacturer of equipment and supplier of services of the pipeline construction industry.

INE TRAVEL COATING AND WRAPPING MACHINE

PIPE FACING MACHINE

عراق اليوم للوكالات
IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.

ITA Represents

CANUSA-CPS
A SHAWCOR COMPANY

CANUSA-CPS

Is a leading manufacturer of cross linked heat shrinkable products which for over 30 years have been used for sealing and corrosion protection of pipeline joints and other substrates.

عراق اليوم للوكالات
IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.

ITA Represents

EUROBLAST
The Surface Finishing Technology with Experience

EUROBLAST

Is the millennium generation company in the field of surface preparation and finishing industry catering to the growing needs of blast cleaning abrasive and equipment. A team of dedicated professional having over twenty years of outstanding experience with the industry has used their knowledge and expertise in selecting quality products for the blasting and painting industry world wide.

New zealand Office
UNIT 503 - 72 NELSON STREET,
AUCKLAND - NEW ZEALAND.
Iraq Office: Al-Saydia Q. D. 825, St. 14, H. 47, Iraq, Baghdad
E-mail: aalmoman@emirates.net.ae
Mob.: +971 50 444 8053

عراق اليوم للوكالات
IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.

Block Diagram / Represents stages from Tender announcement till Project execution.

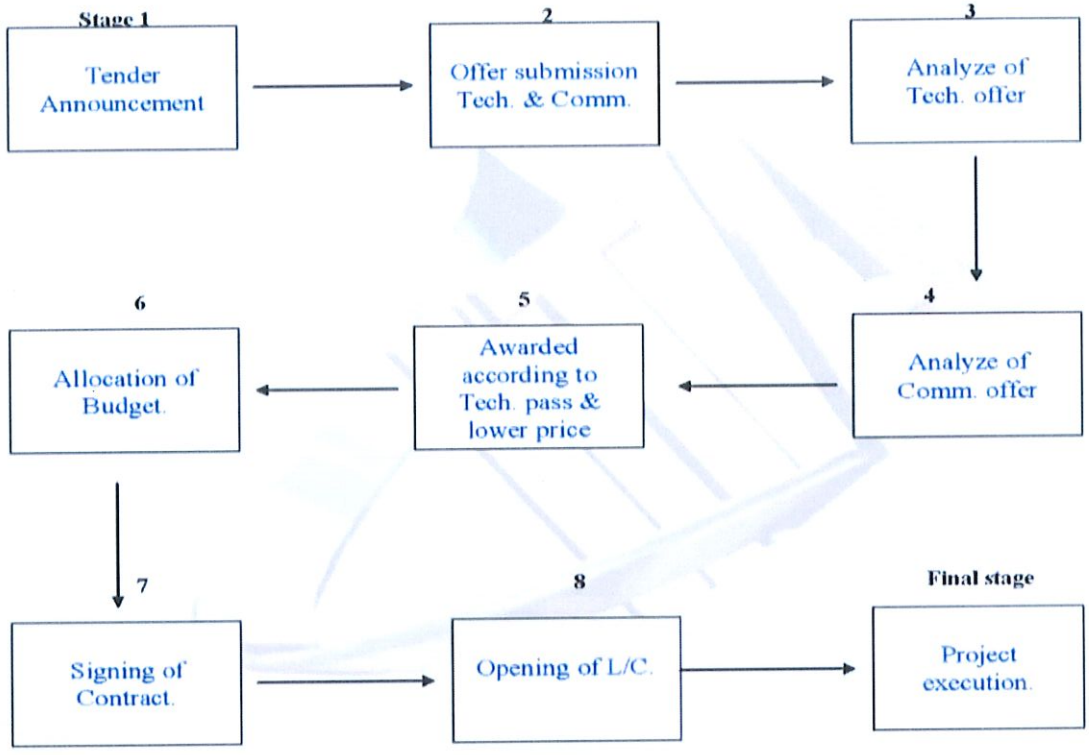

For Info. Please Contact:-

ITA / General Manager.
Saad Salih Al-Saffar.
Mob.:- 07901 325140.
07901 502525.

Iraq Today Petroleum Services

ITPS

Provide all kind of services for oil & gas industry. ITPS is still under registration and it will be fully registered and activated before March 2012.

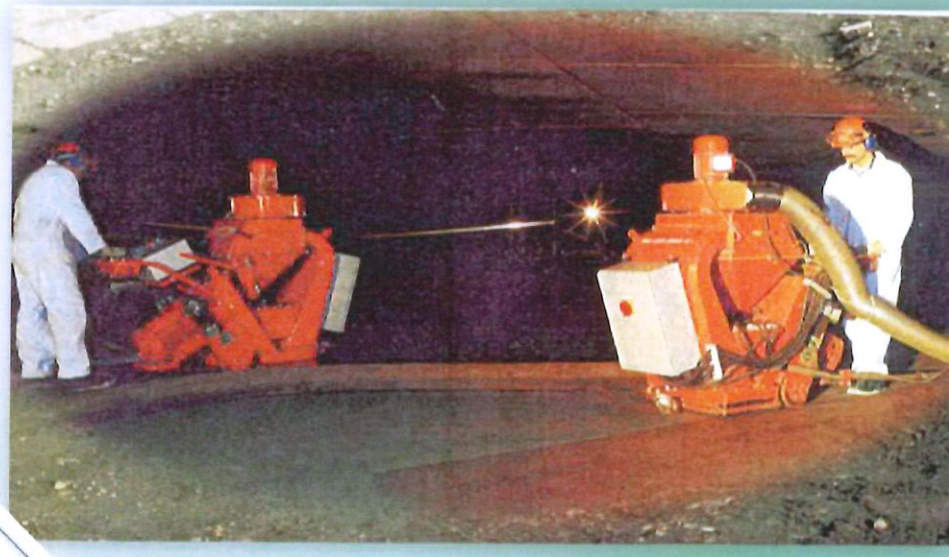

شركة عراق اليوم للانشاءات النفطية
IRAQ-TODAY PETROLEUM CONSTRUCTION COMPANY

IPCC

Is a new Iraqi construction company created to serve the new Iraq and the Gulf Oil& Gas industry.
IPCC currently establishing three layer coating plant.

- IPCC will acquire the most advanced state of the art technology for fusion bonded epoxy, polyethylene or polypropylene coating of pipes ranging from 3" to 48"outer diameter.

- The introduction of the coating plant will be the best development for Iraq Oil & Gas industry. Since Iraq lacks such technology also there are few companies available in the world which can produce such works.

ITA

Is a new generation company created to serve the new iraq oil & gas industry.
The company registered in Iraq as well as New Zealand.

- Provides project solutions conductive to environment requirement related to the industry with a team of dedicated design office and research and development center.
- Represent accredited manufacturers having ISO certification from the U. S. A., Europe and Far East.
- Supply of a complete range of product and services:

-Pipes
-Pumps
-Compressors
-Valves
-Pipeline equipment
-Pipeline products
-Paint
-Polyethylene & polypropylene
-Blast cleaning abrasives
-Power Generators

IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.

عراق اليوم للوكالات
IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.

ITA Represents:

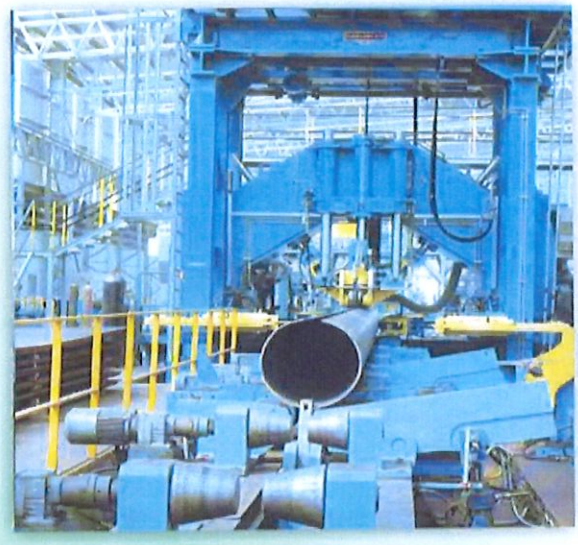

Man Industries India Ltd.

A- They are specialize in longitudinally submerged arc welded (LSAW) line pipes of diameters ranging from 18" to 60" with various wall thickness for various sectors such as oil, gas, petrochemicals, fertilizers & dreding to meet clients spec. & requirements.

B- They also produce spiral saw pipes. deferent types of coating could be adopted , such as single layer FBE, 3 layer P. E. or P.P, internal painting, coaltar enamel, internal & external cement mortar

مجموعة عراق اليوم
IRAQ-TODAY GROUP
IPCC
شركة عراق اليوم للانشاءات النفطية
IRAQ-TODAY PETROLEUM CONSTRUCTION COMPANY
ITPS
Iraq Today Petroleum Services
AL-SHEEB TRADING FZCO.
ITA
عراق اليوم للوكالات
IRAQ-TODAY AGENCIES Ltd.
Others
EUROBLAST
CANUSA-CPS
CRC-EVANS
CRC Evans Pipeline International
JOTUN
MAN

الجلسة الثانية

خطوات لتفعيل نشاط القطاع الخاص في العراق

المهندس علي عبد الباقي الحيدري

شركة المشاريع النفطية – وزارة النفط

لقد تأسس في العراق منذ فترة طويلة وعلى مر التأريخ النشاط الخاص في مختلف المجالات حتى ان النشاط انعكس بان اصبحت المهن اسماء للعوائل واصبحت اللقاب لها.
لقد اوجد القطاع الخاص قاعدة اقتصادية شملت طيف واسع من مفاصل التجارة والصناعة والاعمال، كما استقطب في حينها العدد الكبير من العاملين وفي مختلف المجالات والاختصاصات المتعارف عليها في تلك الحقبة، ولا يخفى على الكثيرين ان القطاع الخاص لم يكن يعمل في مجال التجارة فقط وانما في التنفيذ للمشاريع وعلى سبيل المثال لا الحصر محطات توليد الكهرباء، سدة الصدور، محطة كهرباء جنوب بغداد، جسر طريق الموصل دهوك، او المشاريع الانتاجية التي انشئها من مصانع النسيج ، الاسمنت، والكثير من الصناعات والاعمال الاخرى التي يطول تعدادها والتي كانت الاساس لما تم بعد ذلك من مصانع.
لقد تعرض القطاع الخاص لاحقا إلى العديد من الهزات والنكسات التي ادت إلى ضموره او انحساره من الساحة، بما تم اصداره من قوانين وقرارات في حينها، وحتى بعد عام ١٩٩٠ وفرض الحصار الاقتصادي على العراق وظهور الحاجة لدور اساسي للقطاع الخاص لاسناد الاقتصاد الا انه تعرض إلى صدمات قاسية لم تضعفه فقط وانما اقرب إلى ان تحطمه واسقطت الثقة بين القطاع الخاص والدولة، وهذا اسواء الامور. ومن المؤسف له ان الكثير من القوانين لتلك الحقبة مازالة قائمة وهي الحاكمة في التعاملات والنشاطات.

لننتقل الان إلى الوقت الحاضر والذي هنالك التوجه لاقتصاد السوق والقطاع الخاص، ان هذا التوجه يضع متطلبات والتزامات على مختلف الاطراف، من اصحاب رؤوس الموال إلى العاملين إلى الدولة والبنوك. ان القطاع الخاص يجب ان يصل في الاداء والامكانات إلى مستوى مقبول ليس على المستوى المحلي بل على المستوى الاقليمي والدولي لغرض ان يدخل الاسواق العالمية او التنافس مع الشركات العالمية والعربية في السوق العراقية في البدء والانتقال إلى الاسواق الاخرى. ولذلك اقترح الخطوات التالية لغرض النهوض بالواقع للنشاط الخاص في العراق ومنها الاتي:

أولاً: تعزيز مبدأ الاحتضان من قبل اصحاب رأس المال للعاملين وبالمقابل مبدأ الولاء للمؤسسة والعمل من قبل العاملين للعمل بالمقابل.

ثانياً: ضمن المؤسسة الواحدة وضع اسس عملها المكتوبة والالتزام بها مع الرجوع إلى المواصفات العالمية والاخذ بها وكذلك التخصص والاستمرارية بنوعية العمل.

ثالثاً: الحصول على شهادات تخصص عالمية مثل الايزو، في الادارة، ومن مؤسسات عالمية مثل ASME وغيره في الادارة، الامور المالية، وماشابه ذلك والتحسين بالاداء والنوعية.

رابعاً: ايجاد شركات ـومؤسسات كبيرة من خلال اندماج بعض الشركات الصغيرة او المتوسطة أو تأسيس شركات مساهمة والانتقال إلى صناعات أو اعمال ذات طابع مستمر وإيجاد علامات تجارية لها.

خامساً: ايجاد مشاركات أو ائتلافات مع شركات عالمية للحصول على الخبرة والتوسع في الاعمال ومن ثم لاحقا الدخول إلى السوق العالمي.

سادساً: على الدولة اصدار القوانين اللازمة مع تعديل القوانين النافذة بما يناسب المرحلة القادمة.

سابعاً: ايجاد قانون ضمان اجتماعي على مستوى مقارب لما كان معمول به في العراق قبل ١٩٧٢ والدول الاوربية التي توفر ضمان مناسب سواء للعاملين بالقطاع الحكومي والخاص.

ثامناً: العمل على اعادة الثقة بين الدولة والقطاع الخاص بالتعاون بين الطرفين لمصلحة العراق والعراقيين اولا و اخيرا.

ارجو ان لم اثقل عليكم وانما ارت ان احفز العاملين لما فيه مصلحة العراق والعراقيين كافة سواء من اصحاب رؤس الاموال أو العاملين أو المستهلك والزبون.

Raban Al Safina co.
Raban Al
SIEMENS

Chimec
CHIMEC

واقع نشاط النفط والغاز
ودور القطاع الخاص في تفعيلة

السيد فالح حسن علوان رئيس باحثين اقدم

مدير قسم دراسات السوق وقسم تنمية القطاع الخاص

المقدمة

ابتدائا يمكن القول ان نشاط النفط والغاز يعد من بين الانشطة الاقتصادية المهمة في الالقتصاد العراقي وتاتي اهمية هذة من خلال دورة ومساهمتة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
وفي قرائة تاريخية في هذا الدور والمساهمة نجد ان النفط والغاز قد اكتشفت في الغاز منذ اوائل القرن العرشرين واصبح منذ ذلك الوقت يشكل اهم مصادر الطاقة فية ومصدر رئيسي لرفد الاقتصاد الوطني بالموارد المالية لتغطية الانفاق الجاري (التشغيلي) والاستثماري اذ يساهم هذا القطاع بنحو من ٩١% الى ٩٥% من اجمالي الموارد المالية المتاتية للدولة وبطبيعة الحال تاثر هذا النشاط بمجريات الاحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية والالجتماعية التي مرت بالعراق خلال هذة المدة مما انعكس ذلك على تذبذب مكيات الانتاج من النفط المصدر يصاحبة تاثر وتراجع برامجح وخطط استثمار الغاز الطبيعي المصاحب الذي يتم حرقة بصورة مباشرة مما بفقد الموارد المالية مصدرا للدخل فيمالو تم استغلال هذا الغاز ومعالجتة وتصديرة مما يرفد الاقتصاد العراق بالموارد الاضافية الى جانب الموارد الاساسية (النفط) .

ان العراق يتطلع لخصخصة مصافي النفط لدية تدريجيا واجتذاب الاستثمارات لاقامة مصافي جديدة في مختلف محافضات العراق فضلا عن تطور وتحديث المصافي القديمة وخفضها تدريجيا لمواجهة التنامي السريع على طلب الوقود كليا ومما تجدر الاشارة الية ان البرلمان صادق في ٢٠٠٧/١٠/٨ على قانون الاستثمار الخاص بنشاط تصفية النفط الخام من خلال الدعوة الى انشاء مصافي لتكرير النفط في العراق والسماح بالقطاع الخاص بانشاء مصافي لتكرير التنفط الخام وامتلاك منشات تصفية وتشغيلها وادارتها وتسويق منتجاتها على ان تكون نسبة ٧٥% من عامليها من العراقيين وان تبقى ملكية الارض للدولة
ويمتلك العراق عدد من المصافي منها مصفى بيجي الواقع في محافضة صلاح الدين وينتج نحو سبعة مليون لتر يوميا من البنزين يوميا وخمسة مليون لتر من ادة النفط الابيض في حين تم انشاء مصفى الدورة عام ١٩٥٣ وباشر في الانتاج في عام ١٩٥٥ وتبلغ طاقة الانتاج (٩٥) الف برميل يوميا ويقوم بانتاج كافة انواع المشتقات النفطية وهو يسد حاجة المناطق الوسطى بالمشتقات النفطية وكذلك مصفى البصرة اضافة الى مصافي صغيرة في ومصفى الكسل في الموصل ومصفى في السماوة ومصفى كركوك .

وينتج العراق مايقارب من ثلاثة ملايين برميل يوميا من النفط الخام في حين يصدر مايقارب المليونين و٣٠٠ الف برميل يوميا وهي دون الخطة المقررة والمسموح لة بها بموجب معضم البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) التي يعد العراق احد اعضائها المؤسسين

اولا: واقع نشاط النفط والخاز في العراق :

من خلال متابعة المؤشرات الالقتصادية الرقمية لواقع نشاط النفط والغاز في العراق نجد ان هذة المؤشرات شهدت تذبذبا في كمايات الانتاج والتصدير تبعا للضروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرت بالاقتصاد العراقي

اذ بلغ معدل الانتاج اليومي للنفط الخام المنتج في سنة ٢٠٠٤ (١,٩٩٥) مليون برميل يوميا ارتفع في سنة ٢٠٠٨ الى (٢,٢٨٥) م. ب.ي اي بنسبة نمو سنو ي قدرة (١٤,٥)% عن سنة ٢٠٠٤ الا انة بالرغم من ذلك لم يستطع ان يصل الى معدل الانتاج المتحقق في سنة ١٩٧٩ اذ بلغ اعلى انتاج لة (٣,٥٥٦٤) م.ب.ي وقد شهد تصدير النفط الخام لسنوات من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ ارتفاعا اذ بلغت كمية النفط المصدر في سنة ٢٠٠٤ (١,٥٣٥)م.ب.ي ارتفعت الى (١,٨٤٩٩)م.[.ي في سنة ٢٠٠٨ اي بنسبة نمو سنوية قدرها (٢٠,٥%) وتجاوزت معدلات التصدير في بعض الاشهر من سنة ٢٠٠٩ ال (٢,٠)م.ب.ي بالغم مما شهدتة البنى التحتية لتصدير النفط الخام من تدمير وتخريب نتيجة العمليات العسكرية واعمال التخريب والارهاب التي طالت المؤسسات النفطية مما اثر بدورة على امكانية رفع الطاقات التصديرية للنفط الى مستويات متقدمة عما هو علية في واقع الحال ومن المؤمل زيادة انتاج النفط الخام من (٢,٢٨٥) م.ب.ي سنة ٢٠٠٨ الى (٤,١) م.ب.ي خلال سنة ٢٠٠٤ وذلك من خلال طرح عدد من الحقول النفطية للاستثمار وعقود الخدمة بموجب جولات عقود التراخيص النفطية والغازية اتي انجزت في العراق وزيادة كمية النفط الخام المصدر من معدلاتة الحالية البالغة (١,٨٩٤) م.ب.ي في سنة ٢٠٠٨ الى حوالي (٤,٥) م.ب.ي في سنة ٢٠١٤ و (٦,٠) م.ب.ي في السنوات اللاحقة وزيادة الاحتياطيات النفطية والغازية المثبتة والمؤكدة

بلغت كمية النفط الخام المكررة محليا في سنة ٢٠٠٤ (١٥٠) مليون برميل انخفضت في سنة ٢٠٠٧ الى (١٢٠,٩) مليون برميل اي بنسبة انخفاض قدرها (١٩,٤%) مما ادى ذلك الى زيادة الطلب على المشتقات النفطية ولجوء العراق الى استيرادها من البلدان المجاورة مما كلف الموازنة المالية اعباءا اضافية نتيجة زيادة الحاجة والطلب على المشتقات النفطية ومن جانت اخر انخفضت الطاقات الفعلية عن الطاقات التصميمية بنسبة (٣٢%) في سنة ٢٠٠٧ مما ترتب عنة حدوث عجز في سد حاجة الاستهلاك المحلي المتزايد من المشتقات النفطية وتحديدا البنزين والنفط الابيض وزيد الغاز والغاز السائل ويعود ذلك الى استمرار الانقطاعات في التيار الكهربائي المتكرر عن وحدات التصفية (المصافي النفطية) مما انعكس ذلك بدورة على حياة السكان ومعيشتهم وخاصة في اوقات ازدياد الحاجة لهذة المشتقات (النفط الابيض) في اشهر الشتاء اذ انخفض الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية الرئيسية من البنزين والنفط الابيض وزيت الغاز وزيد الوقود بانواعة وزيت التزيت الجاهز فاصبح محدود (١٨,٩٨١) مليون متر مكعب /سنة ٢٠٠٥ بعد ان كان (٢٠,٣٩٦) مليون

م^3 / سنة في سنة ٢٠٠٤ ومن الجدير بالذكر ان الطلب المحلي على مادة البنزين يتجاوز (٢٠) مليون لتر يوميا فيما بلغ الطلب على مادة زيت الغاز (٢٢) مليون لتر يوميا
وفيما يخص نشاط الغاز فان احتياطيات الغاز المثبت هي بحدود (٣١٠٠) مليار متر مكعب والاحتياطيات المحتملة بحدود (٩٠٠٠) مليار متر مكعب وازدادت كمية انتاج الغاز الطبيعي في سنة ٢٠٠٨ لتصبح (١٤,٨٤٨) مليار متر مكعب / سنة بعد ان كانت (١٣,٤٠٨) مليار متر مكعب / سنة في سنة ٢٠٠٤ اي بنسبة زيادة سنوية قدرها (١٠,٧%) الى ان (٤٠,٩%) من الغاز المنتج يتم حرقة بشكل مباشر مما يشكل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني ومصدرا لتلوث البيئة خاصة اذا ما ادركنا قرب وحدات التصفية (المصافي النفطية) عن التجمعات السكنية مما قد يشكل خطرا على الصحة العامة وازدياد معدلات الامراض والتلوث البيئي والكيمياوي لهذة المناطق ويمكن تلخيص دور نشاط النفط والغاز في مجمل الاداء الاقتصادي بالمحاور الاتية :

١- انه يساهم بتمويل ٩١-٩٥ % من اجمالي اموارد المالية المتاتية للدولة .
٢- انه يساهم بنحو (٢٧%) من اجمالي تكوين راس المال الثابت لسنة ٢٠٠٧ بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨.
٣- انه يساهم في خلق (٥٥,٥%) من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ٢٠٠٨ بالاسعار الجارية .
٤- انه ساهم في توليد اكثر من (٩٥%) من اجمالي القيمة المضافة بالاسعار الجارية في القطاع الصناعي في سنة ٢٠٠٨.
٥- يعمل في هذا النشاط اكثر من (١٠٠) الف منتسب .
٦- انه يساهم في انتاج (٧٦%) من اجمالي حاجة العراق الى المشتقات النفطية (البنزين ، زيت الغاز ، النفط الابيض) والبالغة (٤٠٤٦٧) متر مكعب يوميا ويغطي (٦٨%) من الحاجة الفعلية الى مادة الغاز السائل . ان عدم تامين الحاجة الكلية للمنتجات اعلاة يعزى الى عدم انشاء مصافي لتكرير النفط ذات طاقات انتاجية كبيرة وخاصة في السنوات الاخيرة وان جميع مصافي النفط القائمة حاليا تتصف بقدمها الزمني والتكنولوجي مما يؤثر على طاقاتها الانتاجية المتاحة .

التفاصيل	السنوات			معدل النمو السنوي المركب للمدة ٢٠٠٦,٢٠١٠ %	نسبة التغير السنوي للمدة ٢٠١٠-٢٠١١ %
	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٠		
انتاج النفط الخام (مليون برميل)	٧١٣,٦	٨٥٢,٧	٨٦٠,٧	٤,٥	٠,٩٤
معدل الانتاج (مليون ب ،ي)	٢,٠	٢,٣٣٦	٨٦٠,٧	٤,٢	٠,٩٤
كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل)	٥٤٩,٤	٦٩٥,٥	٢,٣٥٨	٥,٩	٠,٧٩-
قيمة النفط المصدر (مليون دولار)	٣٠٥٦٥,٠	٤١٣٢٩,٠	٦٩٠,٠	١٤,٣	٢٦,٣١
المنتجات النفطية المستوردة (مليون دولار)	٢,٢٦٣	١,٥٧٤	٥٢٢٠٢,٠	٣,٧-	٢٣,٥١
النفط الخام المجهز للمصافي (مليون برميل)	١٢٩	١٦٢	١,٩٤٤	١٠,٢	١٧,٢٨
النفط الخام المجهز للكهرباء (مليون برميل)	١٥,٠	٢٥,٠	١٩٠	١١,٣	٨,٠-
الغاز المصاحب المنتج (مقمق) هو وحدة قياسية لكمية الغاز المصاحب وتساوي مليون قدم مكعب قياسي	٤٢٢٢٦٠,٠	٥٠٩٠٩٠,٠	٢٣,٠	٥,٤	٢,٢٧
قيمة الغاز المصاحب (مليون دينار)	٤٢٢٣,٠	٨٩٠٩١,٠	٥٢٠٦٦٩	-	-

ثالثا : الامكانات المتاحة في مجال النفط والغاز في العراق :-

تتوفر في البلاد العربية من الامكانيات المتاحة في نشاط النفط والغاز والتي يمكن من خلال استغلالها الاستغلال الصحيح ان تلبي متطلبات عملية التنمية والبناء الاقتصادي وتساهم مساهمة كبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، ومن بين هذة الامكانيات ماياتي:-

١- وجود احتياطيات مثبتة ضخمة من النفط الخام تضع العراق في المرتبة الثالثة عالميا في تصنيف الاحتياطي العالمي ، اذ يشكل بحدود (١١٥) بليون برميل كاحتياطي ثابت ومؤكد و (٢١٥) بليون برميل كاحتياطي محتمل

٢- وارتباطا بما تقدم في اعلاه وجود احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي وخاصة في المنطقة الغربية من العراق

٣- يتمتع العراق بميزة تنافسية لنشاط النفط الخام والمتمثلة في انخفاض كلف الانتاج والاستخراج مقارنة بالدول المنتجة للنفط الاخرى

٤- وجود حاجة كبيرة غير مغطاة الى المنتجات النفطية عملياً.

٥- وجود خبرات وكفاءات وطنية تمتد لحوالي (٨٠) عاما في العملية النفطية.

٦- وجود بنى ارتكازية اساسية وامكانيات لتطويرها وخاصة في مجال الموانىء المخصصة في نقل وتسويق النفط الخام.

٧- زيادة الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير تدريجيا للوصول الى مايعادل انتاج خمسة ايام كطاقات خزنية.

٨- امكانية زيادة انتاج الغاز الجاف من معدلاتة الحالية البالغة حوالي (٨٠٠) مقمم في عام ٢٠٠٨ الى حوالي (٢٢٠٠) مقمم يوميا في عام ٢٠١٤ من خلال التوسع في انتاج حقلي عكاز والمنصورية والغاز المصاحب المخزون.

٩- زيادة طاقة التصفية الحالية البالغة (٠,٥٨٠) مليون برميل يوميا من المصافي الكبيرة الى حوالي (١,٤٥٠) مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٦ وذلك من خلال انشاء مصافي جديدة في عدد من المحافظات ذات الميزة النسبية في هذا المجال.

١٠- العمل على تعزيز هذة الطاقات لتامين خزين يعادل الاستهلاك لمدة (٤٠) يوما لكل من البنزين وزيت الغاز السائل ولمدة (١٠٠) يوم بالنسبة للنفط الابيض.

١١- المحافظ على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز.

ثالثاً: المشكلات والتحديات التي تواجه نشاط النفط والغاز في العراق:

يمكن تحديد جملة من المشكلات والتحديات التي تقف في وج تطوير نشاط النفط والغاز في العراق ومن بينها ماياتي

- التقادم الزمني والتكنولوجي لمحطات التصفية (المصافي النفطية) وبالاخص تكنولوجيا استخراج وعزل الغاز الطبيعي المصاحب.
- عدم انشاء مصافي نفطية جديدة لتكرير النفط الخام واستغلال الغاز الطبيعي المصاحب
- التخلف التكنولوجي للوسائل المستخدمة في انتاج المشتقات النفطية وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة في هذا المجال ، مما ينعكس كل ذلك على الطاقات الانتاجية المخصصة وتذبذبها المستمر نتيجة لتوقعات مستمرة في محطات التصفية
- تاثير الوحدات الانتاجية ومحطات التصفية بالانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي مما يؤثر على الكميات المنتجة من هذة المشتقات
- ازدياد الطلب المحلي على المشتقات النفطية نتيجة لازدياد معدلات استهلاك هذة المشتقات سواء للاغلاض المنزلية او الصناعي او في مجال توفير مصادر الطاقة والمشتقات لوسائط النقل المختلفة
- نقص في اعداد القوى العاملة الماهرة المختصة ذات الخبرة في مجال التصفية
- وارتباط بذلك نقص برامج التاهيل والتدريب للقوى العاملة في مجال التصفية من خلال اكسابهم المهارات المجديدة في محالات التصفية ومحدودية البرامح التدريبية والتاهيلية وبرامج رافع كفائة الادارة سواء داخل العراق او خارجة
- قلة التخصيصات والاستثمارات المالية اللازمة للنهوض بواقع هذا النشاط وتحقيق الاهداف لم تتجاوز التخصيصات الاستثمارية المتاحة لهذا النشاط خلال المدة من ٢٠٠٧ الى ٢٠٠٩ عن ٣٥% من الاحتياطات المقدرة في الاستراتيجية الوطنية للسنوات ٢٠٠٧-٢٠١٠
- تقادم شبكات انابيب النفط وبالاخص الخط الاستارتيجي الامر الذي يعيق تحديث هذة الشبكة من الانابيب في ضل الطموحات بازدياد الطاقة الانتاجية التصديرية خلال السنوات القادمة
- عدم كفاية منصات التصدير في الموانىء العراقية لمواجهة اي تطورات مستقبلية في الانتاج والتصدير . الامر الذي يقتضي الاسراع في انجاز مشروع الفاو الكبير بهدف تربية التوسعات المستقبلية وازدياد في الطاقة الانتاجية

- عمد امكانية تلبية المتطلبات البينية بالنسبة للمصافي القديمة واستمرار حرق الغاز بنسب مرتفعة مما يثير سلبا على البيئة ويعمل على ازدياد معدلات التلوث البئي والكيميائي
- الاستمرار في تقديم الدعم للمنتجات والمشتقات النفطية رغم تخفيضها في السنوات الاخيرة مما يؤثر على اداء نشاط النصفية والتكرير

رابعاً : متطلبات النهوض بواقع نشاط النفط والغاز من خلال تعزيز دور القطاع الخاص المحلي وتنفيذ مشاريع الطاقة :-

تتمثل ابرز المتطلبات الاساسية للنهوض بواقع هذا النشاط من خلال العمل على تحقيق ماياتي :-

١- العمل على زيادة الطاقة الانتاجية في مجال النفط والغاز والمتجات النفطية بالمواصفات العالمية واحداث زيادة في الاحتياطي النفطي والغازي لديمومة وضع العراق بين موقع متقدم ضمن الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم واستغلال هذة الموارد الحيوية بشكل مستدام بما يحافظ على البيئة
٢- تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار في نشاط التصفية والتسويق للمنتجات النفطية من خلال قيام شركات متخصصة مشتركة بين القطاعين العام والخاص وفق عقود المشاركة لادراة عمليات التسويق للمنتجات النفطية
٣- تطوير حقول النفط الحالية والمستكشفة وطرح قسم من هذة الحقول الى الاستثمار المحلي كعقود مشاركة
٤- اعادة هيكلة الشكرات النفطية الخدمية العامة ودراسة امكانية تحويل البعض منها للقطاع الخاص وفق معاير المنافسة واقتصاد السوق
٥- وضع النظم والاليات الازمة لترشيد استهلاك الطاقة والمنتجات النفطية
٦- اعطاء دور مهم للقطاع الخاص في مجال الخدمات النفطية وخصخصة شركة المشاريع النفطية وتوزيع المنتجات النفطية واعمال الانشاء والصيانة
٧- تطوير بناء القدرات الوطنية من خلال تاسيس مراكز تدريبية تابعة للقطاع الخاص لتفير جانب التدريب ورفع المهرات للعاملين في مجال التصفية وانتاج النفط الخام
٨- الالتزام بمعاير الدولية في مجالات الصحة والسلامة والبيئة (HSE) من خلال نظم معتمدة دوليا بما في ذلك استخدام التقانات الصديقة للبيئة

٩- انشاء مشاريع الدعم المكمني (حقن الماء) للحقول النفطية واعتبارها من الاولويات مع ايجاد بدائل لمياة الانهر

١٠- تطوير المانىء الحالية وانشاء موانىء جديدة تتوفر فيها كافة المتطلبات البيئية والسلامة وبطاقة مستديمة تكفي لاستيعاب تصدير الكميات المخصصة

١١- حفر واستصلاح الابار التطويرية واقامة المنشات الانتاجية اللازمة في المشاريع الساندة

١٢- الاستمرار في تطبيق التقانات الحديثة المناسبة في مختلف انشطة النفط والغاز بما فيها التقانات الانضف بيئياً

١٣- السيطرة النوعية على النفط المصدر والمستهلك محليا باعتماد معايير عالمية (ISO) وكذلك دقة قياس الكميات لغرض المحاسبة المالية

١٤- زيادة الوعي البيئي وبناء قاعدة معلومات عن اثار الملوثات النفطية وبناء نظام متكامل للرصد والرقابة البيئية في هذا النشاط ومعالجة كافة الاثار البيئية السلبية القادمة حاليا

١٥- دراسة امكانية مساهمة القطاع الخاص في الصناعة التكريرية وصناعة التصفية وانتاج المشتقات النفطية بهدف تلبية متطلبات الانتج المحلي من هذة المواد والحد من استيرادها من الخارج

١٦- ان مساهمة القطاع الخاص بالصناعة التكريرية للنفط من شانة العمل على رفع مستوى الطاقة النفطية الموجودة حاليا في المصافي العراقية بما يقلل من الاحتياجات

١٧- تشجيع انشاء او عرض المصافي القائمة حاليا للاستثمار من خلال المنافسة بشكل مباشر وعن طريق العقود ، وان من يحصل على فرصة الاستثمار بامكانية ان يحضى بشراء المشتقات التي يريد تركيرها من منابع التصدير بشرط ان يتم اختيار الشركات وفق مبادء الكفائة والتخصص

PARS KAYHAN
پارس کیهان

OILSERV

SIEMENS

تفعيل دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة

الخبير قحطان العنبكي

استشاري في قطاع النفط والطاقة

IENA
Iraq Energy Academy
اكاديمية العراق للطاقة

R.E.I.
ISO 9001
R O O K
Engineering Inspection
QUALITY YOU SEEK

Al-Anbaki Engineering bureau
KAHTAN H. AL-ANBAKI
OIL AND ENERGY CONSULTANT
kanbaki@yahoo.com
00964 7906609750

AL-ROOKAL Co. for Engineering Inspection LTD.
KASSIM A. ZALZALA
DIRECTOR GENERAL
contactus@alrookal.com
00964 7901912148

ACTIVATING THE ROLE OF PRIVATE SECTOR IN THE IMPLEMENTATION OF ENERGY PROJECTS IN IRAQ

25TH , APRIL 2012

NATIONAL STRATEGY

FOR

QUALIFYING LOCAL EPC CONTRACTORS

TO MEET THE INTERNATIONAL WORK

STANDARDS

Golden Rule
FAILING TO PLAN
IS
PLANNING TO FAIL

OUR GOAL
Establishing a National Strategy for Qualifying the Iraqi EPC contractors in accordance with the International Work Standards Guidelines in order to meet the IOC's Qualifications.

STRATEGIC DECISION

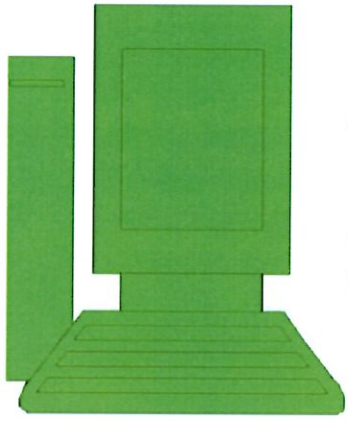

Adoption of "Planning & Development" is the Gateway for meeting the International Work Standards Requirements which leads to achieve the IOC's Qualification.

The EPC Process may be simulated by a Closed Loop Control Unit (CLCU) as shown below:-

1. Requirements (international and/or customer) as an Input signal.
2. Conformance of the processes Quality with the requirements as an Output signal.
3. Customer Satisfaction as a Feedback signal.

And aiming conformity between the (service) characteristics and the international codes and standards requirements or the customer requirements (defined or prospected).
Sketch No. "1" shows a simulation of the EPC Process.

SKETCH NO. 1

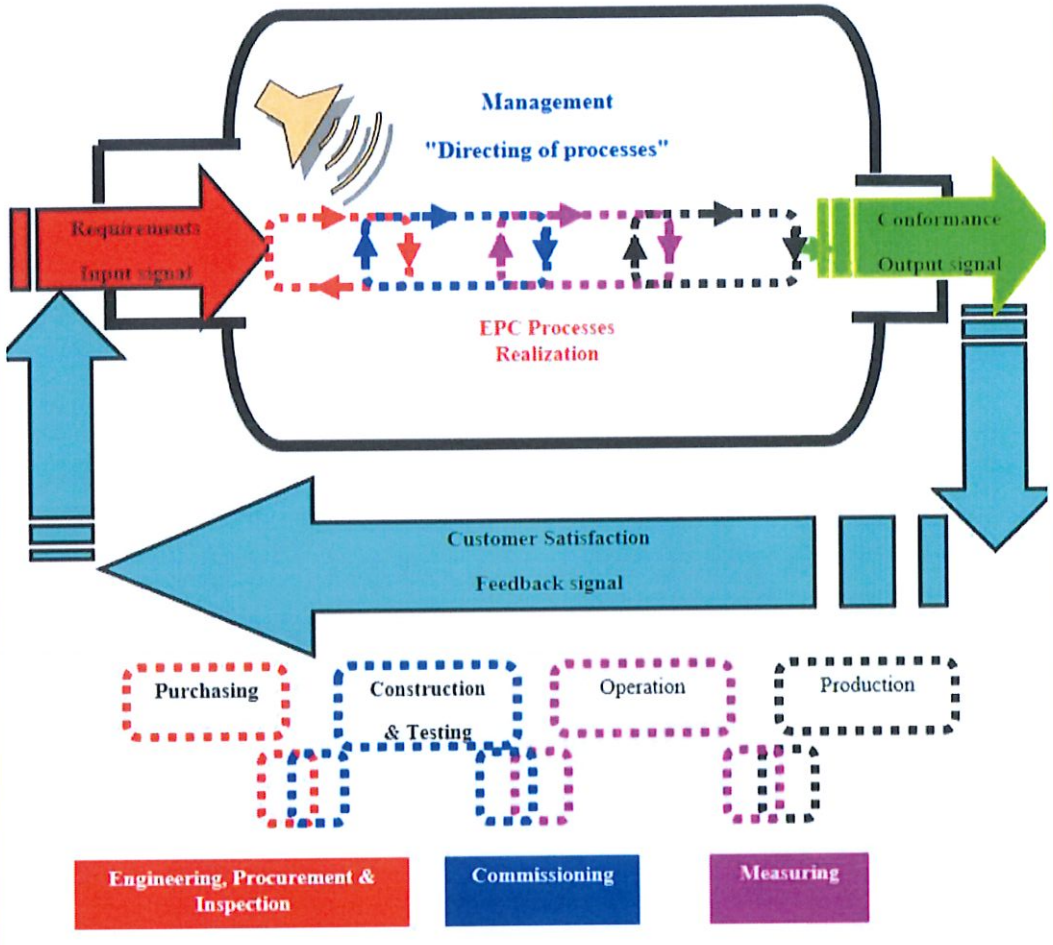

EPC (CLCU) Model

WHO DOES THE JOB AND HOW IT'S DONE?

The **EPC (CLCU)** model is very helpful in specifying the **"W4 & H"** to each single process.

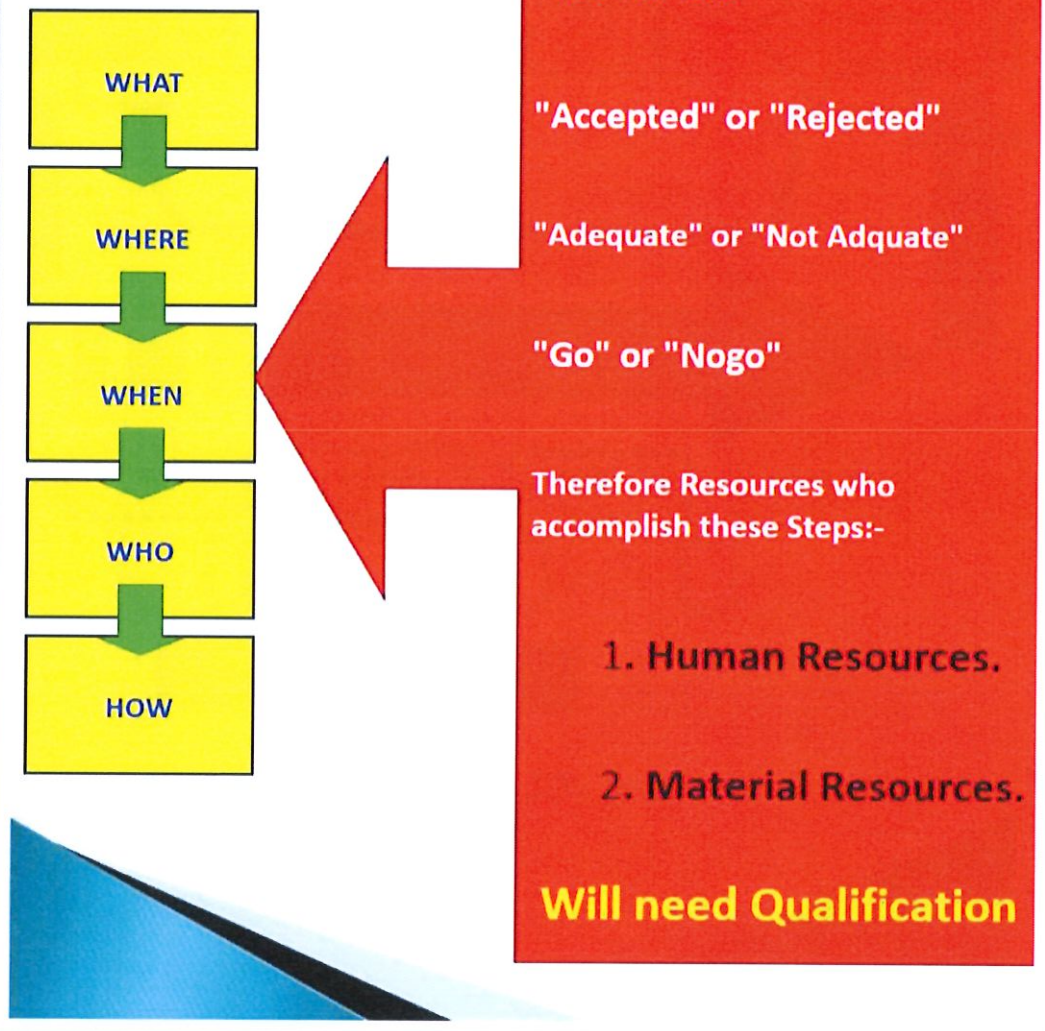

COMMON INTERNATIONAL QUALIFICATION SYSTEMS

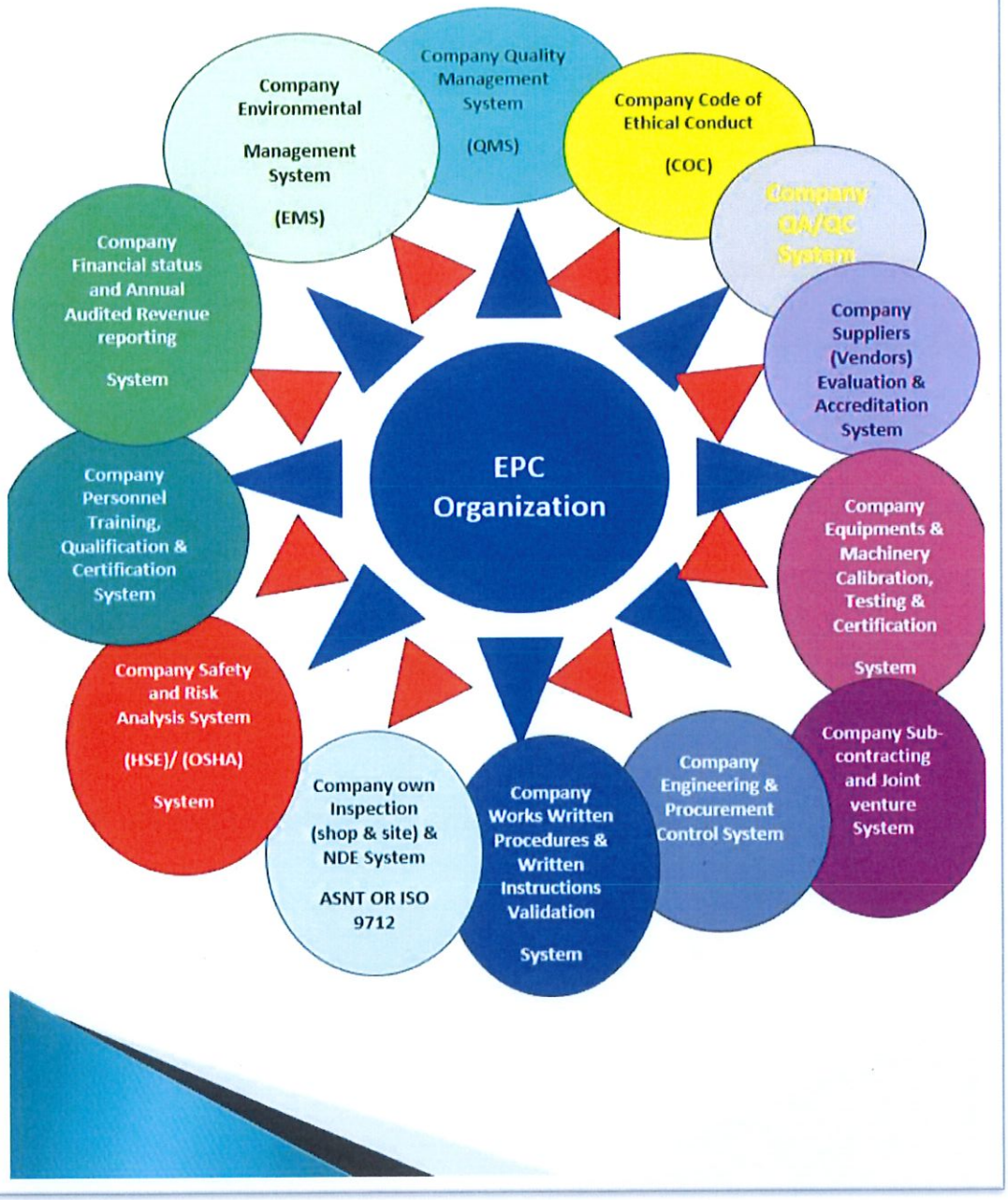

WHY APPLICATION OF ALL THESE SYSTEMS?

These systems may collaborate in a consistent manner to ensure **QUALITY.**

QUALITY means:-

- **Safety of personnel.**
- **Equipments fitness for their purpose = Meeting the customer requirements.**
- **Stability of the equipments against Operation Conditions.**
- **Avoidance of emergency shutdowns = Continuity of Production.**
- **Minimizing cost of scheduled maintenance activities = saving money.**

EXAMPLES OF SOME SYSTEMS INFLUENCE ON QUALITY

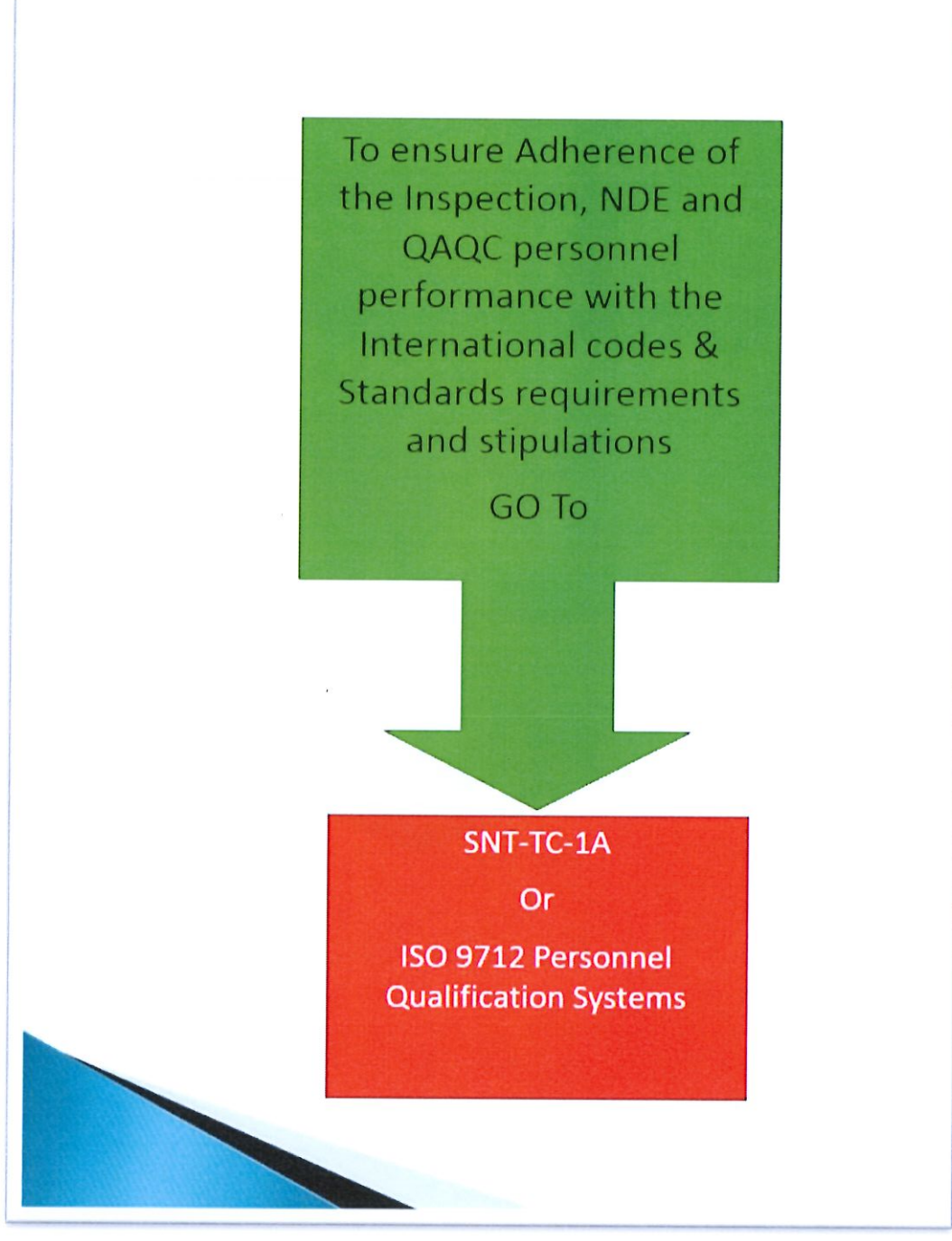
To ensure Adherence of the Inspection, NDE and QAQC personnel performance with the International codes & Standards requirements and stipulations
GO To
SNT-TC-1A
Or
ISO 9712 Personnel Qualification Systems

SOME SYSTEMS IN BRIEF

QMS ISO 9001: is an ongoing control system in which the organization will Establish, Implement, Maintain & Improve its own Written Procedures for performing its products (services) under the principle of Plan-Do-Check-Act (PDCA).

EMS ISO 14001: is a control system in which the organization will establish Written Procedures for control the Environment reserving during and after the job execution.

COCS ISO 26000: a system in which the organization demonstrate its policies for control the personnel ethical and values behavior.

QA/QC System: A system in which the organization will apply the international Codes and Standards requirements on the jobs execution in order to ensure adherence with these codes.

Engineering & Procurement control System: the organization may cooperate with an International well reputed organization in these fields.

Inspection & NDE System: a system, in which the organization may adopt ASME, API, ASTM and/or ISO for its own shop and site inspection and NDE performance and to be in line with the TPI requirements.

HSE System: a system in which the organization will establish its own procedures for controlling the hazards and accidents during the job execution.

Personnel Training and Certification: a system in which the organization can adopt ASME, API and/or ISO for Training, Qualification & Certification of its own personnel in all the organization fields of works.

Financial and Revenue System: a system in which the organization will control its annual turnover and revenue reporting.

As per our long experience and familiarity with the systems mentioned earlier, in addition to the policy we believe in

"Tracking of the IOC's Route"

We came to the following conclusion

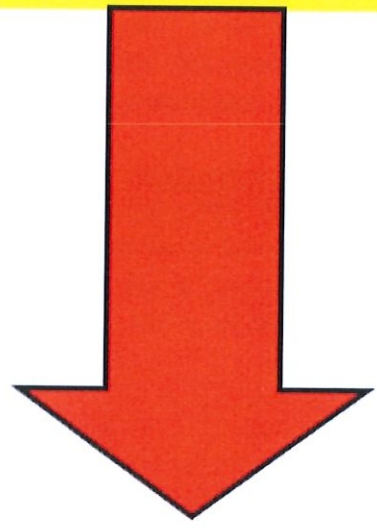

IENA
Iraq Energy Academy
اكاديمية العراق للطاقة

OUR VISION

Is

Involvement of Iraq Oil, Gas and Energy Industry with the International Worldwide Innovative Technologies and Systems.

OUR MISSION

Is

Qualifying Iraq EPC Bodies and Individuals to meet the highest International Work Codes and Standards Requirements and ICO's Specific Stipulations.

National
IRAQ ENERGY
GATHERING & CONFERENCE
WWW.IRAQENERGYEXPO.COM
ملتقى ومؤتمر الطاقة العراقي الثاني
كلية التربية الرياضية - جامعة بغداد

المداخلات

مداخلة وزير النقل السابق في مؤتمر اكاديمية الطاقة

شارك وزير النقل العراقي السابق المهندس عامر عبد الجبار اسماعيل في مداخلة تناول فيها عدة جوانب:

الجانب الاداري:

ضرورة اشراك القطاع الخاص في اللجان الحكومية لكي يساهم في صنع القرار وبين ان من اكبر معاناة القطاع الخاص في تعامله مع القطاع الحكومي هو سوء المعاملة ويعامل كانه اجير وليس شريك في بناء البلد وتبدأ معاناته من اعلان المناقصة والية الاحالة وروتين لجان تحليل واحالة العطاءات الى التعاقد واوعز ذلك التأخير وتعقيد الاجراءات بسبب كثرة الجهات الرقابية والتي فاقت الحدود الطبيعية حتى اصبح الموظف متخوف من كل شيء ويفضل عدم احالة أي مناقصة تجنب امن التربص له في أيخطأ او التشكيك في نوايا عمله من قبل الجهات الرقابية وكذلك تعقيد ضوابط تعليمات تنفيذ العقود المركزية ومن ثم عرقلة اطلاق الصرف بين الوزارة المختصة ووزارة المالية والمصرف العراقي للتجارة لعل سببها لاعتقاد الخاطئ لوزارة المالية بانها تحاول تحقيق اعلى فوائد ممكنه من تأخير هذه المبالغ قبل اطلاق صرفها ولكن هذا يأخر تنفيذ مشاريع بناء البلد!!

الجانب التشريعي:

اهم المعرقلات للبناء مشاريع الطاقة هي التشريعات والتعليمات واستشهد بقانون الاستثمار ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي لم يقطف ثماره لحد الان وعلى الرغم من اجراء عدة تعديلات له اخرها عام ٢٠١٠ ومن المتوقع ان يتم تعديله ايضا خلال هذا العام واستغرب من تشريع قانون مهم يستغرق ٦ سنوات ويعدل عدة مرات واوعز ذلك لضعف الاداء في اعداد التشريعات وقلة الخبر وذكرايضا بان قانون الاستثمار في قطاع التصفية شرع في ٢٠٠٧,١٠,٠٨ ولم يتم الاستفادة منه لحد الان !!

كما بين التجارب الناجحة السابقة لبناء مشاريع الطاقة في العراق وكيفت مكن العراق من عدم الاحراج فنيا بعد تأميم النفط وخروج الشركات الاحتكارية وذلك بإصدارقانون تنفيذ المشاريع الكبرى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٣ ولم يعدل الاعام ١٩٨٥ بقانون ٦٠ وكذلك التجربة الناجحة في النهوض بالقطاع النفطي بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية والتي تكللت بإصدارالقرار ٤٢٢ لسنة ١٩٨٩ وهذه التشريعات اعطت صلاحيات كبيرة لكي تساعد على سرعة التنفيذ وكان صغار العاملين يتابعون سبب يتلكأ لأنه يؤثرعلى حوافزهم اما حاليا وللأسف ينظر بعض اصحاب القرار بأن منع الحوافز وتقليل الساعات الاضافية والمكافآت هو توفيراقتصادي مهم للبلد !!!

الجانب الاقتصادي:

وهنا نبين بان السياسة الاقتصادية في العراق اعتمد على القطاع النفطي فقط اي (عدد براميل النفط المصدرة وسعر البرميل) واهمال القطاعات والموارد الاقتصادية الاخرى كالصناعة والزراعة وغيرها وهذا يشكل خطرا اقتصادي على مستقبل البلد وكذلك تأخير المصادقة على الموازنة واعتماد موازنات تكميلية وكثرة المناقلات في المشاريع جميع هذه الامور تشير الى قلة الخبرة وتسبب في عدم تنفيذ مشاريع كبرى في قطاع الطاقة والقطاعات الاخرى ايضا

التشغيل المشترك مع القطاع الخاص:

كما اوضح فيه التجارب الناجحة التي قام بإنجازها خلال فترة عمله في وزارة النقل (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) بعدة مشاريع استثمارية في نظام التشغيل المشترك في عام ٢٠٠٩ والتي قطفت ثمارها عام ٢٠١٠ وفقا لقانون الشركات ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المادة ١٥ وتم تحويل الشركات من خاسرة الى رابحة وبعد نجاح هذه التجربة عملت فيها وزارة الصناعة دون الحاجة الى قانون الاستثمار ١٣

الوقود المستخدم في انتاج الطاقة واثره :

وقد ختم وزير النقل السابق حديثة عن الوقود المستخدم في انتاج الطاقة الكهربائية كون العراق البلد الوحيد يستخدم زيت الغاز لتوليد الطاقة وهو مكلف جدا بينما يحرق العراق حوالي مليار مقمق من الغاز الطبيعي يوميا علما بان منظومة الانابيب الناقلة للغاز الجاف لاينقصها الا ضاغطة غاز وبعض التوصيلات البسيطة للشبكة قد لايتجاوز كلفها على ٢٥ مليون دولار والعراق يستورد زيت الغاز بأكثر من مليار دولار سنويا لإنتاج الطاقة الكهربائية ومما يتسبب في عجز دائم لإنتاج الطاقة الكهربائية في العراق والذي بدوره ينعكس سلبا على القطاع الخاص الذي يعتبر الطاقة الكهربائية عصب رئيسي لنموه.

- موضوع عمليات نقل البضائع بواسطة القطاع الحكومي حيث يتم استيراد البضائع وفق نظام ICF اذ ان الجانب العراقي يقوم حاليا باستيراد البضائع (CIF) اي واصل الى موقع العمل والفروض ان يكون استيراد (FOB) اي مطروحة عند ميناء المنشاء لكي يتسنى للناقل العراقي (قطاع حكومي او خاص) بالمشاركة في نقل البضائع
- الخلل ليس في التشريعات ولكن في العقود
- يتطلب اعطاء صلاحيات اكثر الى كوادرنا ليسهل عملية تنفيذ المشاريع

مداخلة الاستاذ الخبير اقدام الشديدي
مدير عام دائرة التدريب والتطوير في وزارة النفط

- ان الموديل الأساس للعلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص يقتصر عموما على ذلك الذي يمثل علاقة المالك والمقاول أو المجهز وما زلنا لحد الآن كما يبدو من العديد من الاوراق التي قدمت في الندوة لم نبلور موديل المستثمر ولا موديل الشراكة بين القطاعين في حين ان هناك العديد من المجالات التي لا يمكن ان تنجح فيها العلاقة المبنية على موديل المقاولة بل نجد بعض الحالات التي اصبح فيها القطاع الحكومي مقاولا لدى القطاع الخاص كما في بعض المقاولات التي تنفذها شركات حكومية للشركات الاجنبية العاملة في جولات التراخيص.

- تحدثت الأوراق عن المجالات التي يتيحها قطاع الطاقة للقطاع الخاص وأغفلت مجالا مهما جدا وقد يكون أكثر أهمية الا وهو الصناعات المرافقة للقطاع النفطي أو قطاع الطاقة بشكل عام ، نحن بحاجة الى العديد من الصناعات والخدمات المطلوبة لاستكمال متطلبات الصناعة ومن اهم امثلتها (مثلا لا حصرا) صناعة المواد الكيمياوية المطلوبة للعمليات والأنابيب والتشييد بشكل عام اضافة الى خدمات اهمها الصيانة وخدمات الاعاشة والنقل .....الخ.

-اطروحة السيد قحطان العنبكي تستحق الثناء بخصوص ضرورة توافر المعايير العالمية في القطاع الخاص كضرورة للتعامل مع الشركات العالمية المشغلة لحقول التراخيص و سيكون ذلك عاملا تنافسيا مع العوامل الأخرى المتاحة مثل معرفة القطاع الخاص العراقي بالظروف المحلية وتوفقه بالتعامل معها.

- علاقة Joint Vent we بين الشركات والحكومة اذا لم تتعامل وتكون بشكل واضح في الصعوبة تنفيذ العمل
- موضوع القوانين حيث انة هناك اسلوب العمل العراقي واسلوب عمل الشركات ويجب التوثيق بين الاسلوبين
- توجد مجالات واسعة في العمل المفروض انة يشتغل فيها القطاع الخاص
- يجب تحديد مجالات الاهتمام المشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام
- يجب ان تكون هناك خطة متكاملة في القطاع العام والقطاع الخاص في موضوع التدريب
- لاتوجد نسبة محددة لاشتراك الجانب العراقي في مجالات العمل غير انة هناك تعليمات في العقود المشاركة في وزارة النفط تنص على ان المقاول ملزم بان يستخدم السلع والخدمات والعمالة العراقية بشروط التوزفيها المواصفات

مداخلة السيد ايرك من شركة بيرومرتاس الفرنسية :

وهي شركة تم انشائها عام ١٩٢٨ تحتوي على العديد من المتخصصين ويعنى بالشاريع خصوصا المشاريع النفطية ولها مكاتب في بغداد والبصرة وعمل شركة فرتاس هو (Inspect ,Review & withness) وهو فحص ومراجعة الاعمال التي تقوم بها الشركات وفقا للمواصفات والمقايس العالمية (code and standard) وهو مايسمى (third party insection) ويبين انة من الضروري لاي عمل .
لكي ينفذ بالطريقة الصحيحه وتكون نتائجة ناجحة وجود جهة ثالثة لمراقبة العمل وفق للمعايير المطلوبة وان الشركة التي تمثلها في العراق هي شركة ARCO وفي النهاية فان فرتاس فخورة في مساعدة العراق في تنفيذ المشاريع.

IENA
IENA

التوصيات

توصيات القطاع العام
الهيئة الوطنية للاستثمار وخبراء وزارتي التخطيط والنفط

الهيئة الوطنية للاستثمار

١- تحديث الخارطة الاستثمارية بالتعاون مع الوزارات والجهات المختلفة وكذلك تحديث دليل المستثمر
٢-العمل على تفعيل المادة ٩/ثانيا من قانون الاستثمار والتي تنص على تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية.
٣- عقد ندوات تخصصية موسعة لمناقشة سبل تفعيل علاقة هيئة الاستثمار مع القطاع الخاص
٤- اشراك المستثمرين والقطاع الخاص العراقي في المؤتمرات الاستثمارية التي تنظمها الهيئة داخل وخارج العراق بهدف تهيئة فرص المشاركة بين القطاع الخاص العراقي والاجنبي
٥- المشاركة في عضوية اللجان المعنية بتطوير القطاع الخاص العراقي والمشكلة في للوزرات فضلا عن التواصل مع العديد من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية العراقية الراعية لعمل القطاع الخاص.
٦- تشجيع مساهمة القطاع الخاص مع العام من خلال الاندماج في مشاريع مختلطة تساهم في دعم التحولات الاقتصادية.
٧- العمل على ازالة القيود الكمية والنوعية التي تعيق الحركة جغرافيا وعلى مستوى القطاعات وخاصة النفط والكهرباء

وزارة التخطيط

١- تشجيع القطاع الخاص المحلي على الاستثمار في نشاط التصفية والتسويق للمنتجات النفطية من خلال قيام شركات متخصصة مشتركة بين القطاعين العام والخاص وفق عقود المشاركة لإدارة عمليات التسويق.
٢- اعادة هيكلية الشركات النفطية الخدمية العامة ودراسة امكانية تحويل البعض منها للقطاع الخاص وفق معايير التنافس واقتصاد السوق.
٣- الدعوة الى خصخصة شركة المشاريع النفطية وشركة توزيع المنتجات النفطية واعطاء دور للقطاع الخاص
٤- تطوير بناء القدرات الوطنية من خلال تاسيس مراكز تدريبية تابعة للقطاع الخاص
٥- دراسة امكانية القطاع الخاص في الصناعة التكريرية وصناعة التصفية وانتاج المشتقات للحد من عمليات استيراد المشتقات من الخارج.

وزارة النفط

١- ايجاد شركات ومؤسسات كبيرة من خلال اندماج بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة والانتقال الى صناعات وأعمال ذات طابع مستمر وايجاد علامات تجارية لها .
٢- ايجاد مشاركات او ائتلافات مع شركات عالمية للحصول على الخبرة والتوسع في الاعمال تمهيدا للدخول الى السوق العالمية.
٣- الحصول على شهادات تخصص عالمية مثل الايزو في الادارة ومن مؤسسات عالمية
٤- ايجاد قانون ضمان اجتماعي على مستوى مقارب لما كان معمول به في العراق قبل السبيعينات من القرن الماضي.

توصيات ممثلو القطاع الخاص
(المكاتب الاستشارية والمقاولين واتحاد رجال الاعمال)

- المكاتب الاستشارية

١- دمج مؤسسات القطاع الخاص (الشركات والمكاتب الاستشارية) ضمن المشاريع التنموية في وزارة النفط وأكاديمية العراق للطاقة.
٢-إلزام الشركات الاجنبية الحاصلة على التراخيص البترولية لتحقيق مشاركة مع المكاتب الاستشارية المرموقة في العراق.
٣- تحقيق تعاون مشترك بين اكاديمية العراق للطاقة والمكتب الاستشاري لنقابة المهندسين لاطلاق برامج تنمية القدرات في مجال التعاقدات وإدارة المشاريع وإدارة الجودة والإدارة البيئية.

- اتحاد رجال الاعمال العراقيين

١- تكوين دائرة في وزارة النفط شبيهة بدائرة دعم القطاع الخاص في وزارة التجارة
٢- انشاء صندوق دعم الصناعة النفطية لتقديم قروض لشركات القطاع الخاص
٣- اعفاء الشركات الخدمية المتعاقدة مع القطاع النفطي من الضرائب لمدة عشرة سنوات.
٤- تسهيل حصول الشركات الخدمية المتعاقدة على اراضي قريبة من مواقع عملها.
٥- صياغة عقود خدمة تضمن للشركات الوطنية حقوقا تساعدها على الاطمئنان على مستقبلها وتحسبها هوية مهنية تجعلها في موقع الثقة عند التعاقد مع الشركات الاجنبية المنفذة للمشاريع النفطية
٦- يمكن للقطاع الخاص العراقي المشاركة في مشاريع الطاقة البديلة عند توفر الدعم الفني والمادي من خلال تاسيس مركز ابحاث الطاقة وتاسيس صندوق دعم الطاقة لتمويل المشاريع بقروض ميسرة.

توصيات اكاديمية العراق للطاقة
اصلاح التشريعات التعاقدية وتأهيل شركات القطاع الخاص العراقي

ـ محور إصلاح التشريعات التعاقدية

١ـ الإسراع بتشريع قانون العقود العامة وإنهاء العمل بالأمر رقم (٨٧) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) عام ٢٠٠٤.
٢ـ اعادة صياغة تعليمات تنفيذ العقود رقم (١) لخام ٢٠٠٥ لتكون تعليمات تنفيذ القانون الجديد.
٣ـ اعادة العمل بالمركز الاستشاري التعاقدات في وزارة التخطيط باعتباره الجهة المركزية لتقديم الدعم والمشورة في كل ما يخص قانون وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية.
٤ـ اعادة تنظيم صفوف وهيكلية شركات القطاع الخاص وفق اساليب الادارة الحديثة.
٥ـ إعطاء دور اكبرً لشركات القطاع الخاص من خلال تشريع يلزم الشركات الاجنبية بان يكون لها ممثل او شريك محلي رديف كشرط لإحالة العقود الحكومية بعهدتها.

الخطة الوطنية لتاهيل شركات القطاع الخاص العراقي

١ـ اشراك صناعة النفط والغاز والطاقة في العراق بألنظم وألتقنيات الدولية المبتكرة في جميع أنحاء ألعالم
٢. تأهيل ألشركات العراقية الهندسية والمشتريات وألأنشائية لتلبية متطلبات رموز العمل الدولية ومتطلبات المعايير النفطية والبنود الخاصة بشركات النفط العالمية.

جناح الاكاديمية في معرض الطاقة وتكريم خبراء النفط

IENA Iraq energy Academy-IENA
IENA

IENA
DHL
DHLCo.
The Iraq Energy cadem
(IENA) Project was initiated
by a group of Iraqi Energy
experts and academics.
The Academy is an
independent scientific
establishment whose
programs and activities aim
to promote and develop
كلية الطاقة
المعهد العالي للطاقة

IENA
كلية الطاقة
المعهد العالي للطاقة

Raban Al Safina co
Raban Al

IENA Iraq energy Academy-IENA
IENA
Iraq energy Academy-IENA

IENA
Iraq Energy Academy
3rd Symposium
On Wednesday 25 Apr
2:00 pm
At the College of Physical Education
University of Baghdad
Speakers
Ministry of Oil, Ministry of Planning, Investment Commission,
SOC, SCOP, PETRONAS,
Shell
Union of Iraqi Business Consultancy Bureau
Companies

IENA
Iraq Energy Acade
3rd Symposium
Activating
Private Sector
Implementa
Energy Proj
On Wednesday 25 April
2:00 pm
At the College of Physi
Education
University of Baghda
Speakers
Ministry of Oil, Ministry
Planning, Investment
Commission,
SOC, SCOP, PETRONAS,
Shell
Union of Iraqi Business
Consultancy Bureaus an
Companies

Schlumberger Schumberger

بايادي عراقية

سلسلة فعاليات اكاديمية العراق للطاقة 2

IENA

حلقة نقاشية حول "دور القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة"

بغداد 25 نيسان 2012

IENA
Iraq Energy Academy
اكاديمية العراق للطاقة

اضيع الحلقة

دكتور ابراهيم بحر العلوم - رئيس الاكاديمية

دكتور سامي رؤف الاعرجي - رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

يد احسان العطار - خبير نفطي واستشاري تعاقدات وادارة مشاريع , " اصلاح التشريعات التعاقدية ضمان لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الطاقة"

دكتور عبد المعطي الخفاف - رئيس باحثين اتحاد رجال الاعمال العراقي , " تفعيل مساهمة القطاع الخاص العراقي في تنفيذ مشاريع الطاقة "

يد منذر البدري - نقابة المهندسين , " دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاستشارية "

كتور مهدي العلاق - وكيل وزير التخطيط, " منطلقات خطة التنمية الوطنية في دعم قطاع الطاقة "

يد سعد الصفار - قطاع خاص , " تفعيل مساهمة القطاع الخاص العراقي في تنفيذ مشاريع الطاقة "

يد علي عبد الباقي الحيدري - شركة المشاريع النفطية / وزارة النفط

يد فالح حسن علوان – وزارة التخطيط , "واقع نشاط النفط والغاز ودور القطاع الخاص في تفعيلة"

يد قحطان العنبكي - خبير نفطي , " ACTIVATING THE ROLE OF PRIVATE SECTOR IN THE IMPLEMENTATION OF ENERGY PROJEVT IN IRAQ "

وتوصيات

اكاديمية العراق للطاقة - العراق - بغداد - حي بابل - كرادة خارج - الفرع المقابل لشارع العطار - محلة 929 - زقاق 25 - عمارة 10 - شقة رقم 3

www.iena.org.iq
info@iena.org.iq